

نساء الإدارة

أستاذ دكتور

بسمان الفيصل



نساء الإدارة

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2015/8/3687)

رقم التصنيف: 305.43658

المؤلف ومن في حكمه:

بسمان الفيصل المحجوب

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

عنوان الكتاب:

نساء الإدارة

الواصفات:

//المراة العاملة//ادارة الأعمال/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى
مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية
أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى
مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة الأكاديميون
للنشر والتوزيع .

ISBN:978-9957-590-56-7

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1436هـ - 2016م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة
الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا
بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be
reproduced or transmitted in any means electronic
or mechanical including system without the prior
permission in writing of the publisher.



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

نساء الإدارة

أستاذ دكتور

بسمان الفيصل

1436هـ - 2016م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

إهداء إلى

زوجتي الغالية

أنشد مؤازرتك ما حييت

المحتوى

الصفحة

الموضوع

5	إهداء
7	الفهرس
9	مقدمة
11	حقوق النساء
19	المرأة بين الزواج والعمل
23	عصبة النساء
27	العطر ونساء الإدارة
32	مزاجية النساء والإدارة
39	الهواتف الجواله ونساء الإدارة
45	التمييز ضد النساء في الإدارة
52	سيارات نساء الإدارة
56	الزواج ونساء الإدارة
61	مكاتب نساء الإدارة

المحتوى

الصفحة

الموضوع

67 الإنتاجية ونساء الإدارة
80 نساء الإدارة في المعاش
85 الطبقية ونساء الإدارة
89 الزوج والولادة والأمومة ونساء الإدارة
93 الموضوعة ونساء الإدارة
96 التحرش ونساء الإدارة
101 التوظيف والترقية ونساء الإدارة
104 المرتب والأجور ونساء الإدارة
106 الماكياج ونساء الإدارة
109 الرقص ونساء الإدارة
112 سعادة المديرية ونساء الإدارة

المحتوى

الصفحة

الموضوع

114 الفارسة ونساء الإدارة

117 المراجع

مقدمة

لقد اختار الإصدار موضوعاً قد يبدو شائكاً بعض الشيء، وهو يتناول النساء في الإدارة. ولعل منشأ الإشكالية هنا إقراره بوجود اختلاف بين الرجل والمرأة في الممارسات الإدارية.

وبالتالي؛ فهو يجتهد ليشرح مضمون الاختلاف، واستحقاقاته، وتداعياته، ومظاهره. مع ملاحظة أنه سيبدل جهداً في الانصياع للحقائق دون الخضوع المطلق لضغوط المثالية من جهة، أو ضغوط المنظومات الاجتماعية والقيمية من جهة أخرى.

عموماً، لا أعرف درجة الموضوعية التي أحرص كي أتمكن من الالتزام بها، وكذلك لا أعرف درجة الانحياز التي سأمارسها بتأثير من مرجعيتي القيمية، وربما حتى تفضيلاتي الشخصية.

أقرأنني سألجأ إلى بعض تجاربي، وتجارب من استهدفتهم في الحوار من الرجال والنساء الذين يشغلون

مستويات مختلفة في الوظائف الإدارية.
عمومًا، سيكون الإصدار مجرد محاولة - قد تكون
جريئة بعض الشيء- لذلك؛ فإن آراء القراء التي سأتعامل
معه ستكون مصدرًا للتنقيح والإفادة.

(والله من وراء القصد)

حقوق النساء



تقر شريعة (حمورابي) في العراق^(*) اعترافًا واضحًا بحق المرأة-على وجه التحديد- في البيع والتجارة والتملك والوراثة والتوريث، بينما قادت الملكة (سميراميس) بابل لخمس سنوات من الرخاء.

وفي مصر، شاركت المرأة الرجل في العمل، وكذا في القصر الفرعوني؛ حيث وصلت الحكم وكانت سلطاتها قوية في اختيار الزوج، وفي شئون البيت والحقل.

(*) أول قانون مكتوب في التاريخ الإنساني - الحضارة البابلية.

وعلى العكس مما تقدم، فقد كانت المرأة في عصر الإغريق والروم مسلوقة الإرادة، فقد ظلمها القانون اليوناني تمامًا؛ فحرمها من الإرث والتعليم والطلاق.

إلا أن تطور الحضارة الإغريقية شهد مزيدًا من الحقوق لمشاركة النساء في البيع والشراء، وهذا ما شهدته أيضًا العصر الروماني، مع وجود ملاحظات تخص وضعها الاجتماعي، والتي تبدو انتقاصًا وفق معايير الحقب اللاحقة.

والأشد قسوة في التعامل مع المرأة كان في الصين والهند، أما في بلاد فارس فكان الأمر مختلفًا بعض الشيء، حيث كان لها حق تملك العقارات وإدارة شئونها المالية.

وقدر تعلق الأمر بنظرة الأديان للنساء، فيبدو أنه الأمر الأكثر حساسية في تعاليمها، فاليهودية أعطتها حقوقًا محددة، أما المسيحية فاعتبرتها قيمة روحية عالية ومنحتها المساواة مع الرجل، وبالنسبة للإسلام أعطيت النساء الحقوق المالية كالإرث، والتجارة، والإعفاء من النفقة، بل واعتبر تعليمها (فرض عين).

أما النساء في العالم الغربي فقد حصلن على الحرية المطلقة والمساواة الكاملة مع الرجل، رغم تعرضهن للعنف وغيره من الممارسات المرتبطة بالإرث التاريخي في النظرة إلى النساء.

وفي بلادنا العربية، وعلى الرغم من أن معظم الدساتير تشير بوضوح إلى الحقوق التي كفلها الإسلام، إلا أن الممارسات لازالت تخضع للموروث الثقافي والاجتماعي، ومضمونها التمييز رغم القوانين السارية.

ولعل النظر إلى حقوق المرأة في قانون العمل المصري يشير إلى رؤية وسطية منشؤها وجود الأزهر الشريف في القاهرة بجمهورية مصر العربية، ومن ملامحها الآتي:

- ساعات تشغيل النساء: تنص مادة بالقانون المصري على حظر تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة مساءً والسابعة صباحًا.

- أنواع الأعمال التي تعملها النساء: حدد القانون الأعمال التي تضر بالنساء صحيًا وأخلاقيًا، كما حدد الأعمال التي يجب ألا تعمل بها النساء.

- أجازة الوضع: يشير القانون إلى حق المرأة العاملة إذا أمضت عشرة أشهر في خدمة صاحب العمل أن تأخذ أجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بتعويض مساوٍ للأجر، ويشمل ذلك المدة التي قبلها وبعدها- بشرط أن تقدم شهادة طبية-.

كما تنص المادة نفسها أنه خلال الخمسة والأربعين يومًا التالية للوضع لا يجوز تشغيل المرأة العاملة- إضافة إلى ذلك يجب العلم أن المرأة العاملة لا تستحق أجازة الوضع أكثر من مرتين طوال مدة خدمتها-، ولا يجوز لصاحب العمل فصل المرأة، أو إنهاء خدمتها مدة أجازة الوضع [طبقًا للمادة 92].

ولكن يحق له أن يحرمها من التعويض عن الأجر الشامل عن مدة الأجازة أو الاسترداد في حالة ثبوت عملها لدى صاحب عمل آخر أثناء أجازة الوضع مع عدم الإخلال بالمساءلة القانونية.

- **فترة الرضاعة:** للمرأة العاملة التي ترضع الحق في فترتين راحة لا تقل كل منهما عن نصف ساعة، ولها الحق في ضم هاتين الفترتين، وذلك خلال فترة الأربعة والعشرين شهرًا التي تلي تاريخ الوضع، فضلاً عن مدة الراحة المقررة. ويتم احتساب هاتين الفترتين الإضافيتين من ساعات العمل ولا يترتب على ذلك نقص الأجر.

- **أجازة رعاية الطفل:** يحق للمرأة العاملة الحصول على أجازة بدون أجر لرعاية طفل لا تتجاوز السنتين، وذلك في المنشآت التي تضم خمسين عاملاً أو أكثر، ولا تستحق المرأة العاملة هذه الأجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها.

كما ينص القانون على ضرورة أن ينشأ صاحب العمل دار للحضانة في حالة وجود مائة عاملة أو أكثر في مكان عمل واحد لرعاية أطفال العاملات، وتحدد شروط دار الحضانة بقرار من الوزير المختص. أما بالنسبة للمنشآت التي تستخدم أقل من مائة عاملة متواجدات في منطقة واحدة لهن أن يشتركن في إقرار الالتزامات المنصوص عليها، والتي تحدد من الوزير المختص.

وقد تعلق الأمر بحقوق المرأة في العمل في المواثيق الدولية والإقليمية، فقد أقرت حق المرأة في العمل على أساس المساواة الكاملة مع الرجل وفقاً لأحكام المادة الثالثة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة السادسة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك المادة العاشرة من العهد ذاته.

أما المادة الحادية عشرة من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) فتلتزم الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها- على أساس المساواة بين الرجل والمرأة- الحقوق نفسها، كما تقررت تدابير لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة ضماناً لحقها الفعلي في العمل.

وطبقاً للنظام القانوني المصري، فإن اتفاقية (السيداو) تعد جزءاً من النظام القانوني المصري، ولها قوة القانون الواجب الاحترام والتنفيذ من سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة، ومن الأفراد في القطاع الخاص.

وتركز اتفاقيات منظمة العمل الدولية على حقوق المرأة العاملة ومساواتها بالرجل في الأجور من حيث تساوي قيمة العمل، وفي الفرص، وطريقة المعاملة للعمال من الجنسين الذين لديهم أعباء عائلية.

وأصدرت منظمة العمل العربية منذ تأسيسها عام 1965 اتفاقيات وتوصيات بشأن الحد الأدنى من الحقوق الذي يتعين على الدول العربية توفيرها للعمال، وكانت أول اتفاقية بشأن المرأة العاملة هي الاتفاقية رقم 5 لسنة 1976 التي نصت على مساواة المرأة مع الرجل في كل تشريعات العمل في القطاعات كافة، ومساواة المرأة مع الرجل في شروط وظروف العمل والأجور جميعاً، وحقوق المرأة العاملة أثناء الحمل والوضع وتربية الأطفال.

ونصت المادة الثانية من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981 على تمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أي تمييز، خاصة إذا كان قائماً على العنصرية أو العرق أو اللون أو الجنس، أو أي وضع آخر.

ومن هذه الحقوق ما نصت عليه المادة 13-2 بخصوص حق المواطنين في تولي الوظائف العامة في بلادهم، وما نصت عليه المادة 15 من كفالة حق العمل في ظل ظروف متكافئة ومرضية مقابل أجر متكافئ.

وأنشأ البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لسنة 1997 (المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان)، ومن اختصاصاتها الاستثنائية النظر في القضايا التي تسمح المحكمة للأفراد والمنظمات غير الحكومية برفعها أمامها.

وفي هذه الحالة يكون للمحكمة أن تنظر في القضية أو تحيلها على اللجنة (م6 من البروتوكول). ويجوز للأفراد أو للمنظمات غير الحكومية - بعد استنفاد وسائل الانتصاف الوطنية دون الحصول على الحق المراد - اللجوء إلى هذه المحكمة.

والأمر عبر التاريخ يظهر فعلاً أنَّ المرأة لم تتوقف عند الدور البيولوجي والتربوي في تكوين الأسرة، بل تعدته إلى الدور الاقتصادي وصولاً للدور القتالي دفاعاً عن الأسرة، ورغم أنَّ التكوين البيولوجي للمرأة قد لا يساعد غالباً على القيام ببعض المهام بسهولة، إلا أنَّ الاضطرار أحياناً قد يكون مدعاة لذلك، ولكن هذا يكون على حساب حالتها الصحية ومستوى تأهيلها بل وحياتها العمرية.

وكذا، فإنَّ نتائج جهودها في تكوين أسرة صحيحة سوية هو المعيار الحاسم في تقييم دورها. والحذر واجب من الإجحاف هنا.

سمعنا بعضهن يقلن أنَّ العمل والانهماك في الوظيفة المميّزة هو خيار من بين الخيارات. وحسبي أنَّ في ذلك جفاء ومواراة.

إنَّ تكوين الأسرة بمضمونها القائم على الأمومة يرتبط بالغريزة التي تتجه نحو المحافظة على الجنس؛ وبالتالي فإنَّ مقاومة الغريزة يبدو عسيراً ومحفوفاً بتداعيات مؤلمة، بل وأحياناً باستحقاقات اجتماعية وبيولوجية غير محببة.

المرأة بين الزواج والعمل



دون شك تتوق المرأة عموماً إلى تكوين أسرة وأن يكون لها بيتاً وزوجاً وأولاداً، فهكذا نشأت. ووجدت في ذلك وضعاً اجتماعياً يمثل حماية اعتبارية واستجابة طبيعية لحاجاتها الإنسانية.

ووفق ما تقدم، فإن قيامها بمثل هذا الدور يحملها جهداً بدنياً وسيكولوجياً، يتناسب بصعوبته أو يسره مع الكثير من المتغيرات.

إن المجتمعات المتقدمة تقدم للمرأة سنداً قوياً وجدياً في مهام تكوينها للأسرة من حيث الجوانب المادية، أو الدعم

القانوني والمؤسسي.

وكذا، فإنَّ الأسر الغنية تمكن المرأة من القيام بمهام تكوين الأسرة بمساعدة منظومة اجتماعية واقتصادية قوية.

ولكن الغالبية من النساء، وخاصة في الدول النامية والفقيرة، لن تجد ما يمكن أن يسمى (الدعم) أو (المساعدة)، وبأي شكل من حيث مصدره إن كان مجتمعياً أو حكومياً. وعليها هي وحدها أن تنوء بمجهودها كاملاً لتكوين الأسرة، بل وقد تحمل ما يزيد على ذلك عند قيامها بالدور الاقتصادي.

تواجه الكثير من المجتمعات، وعلى وجه التحديد النامية منها مشكلة عدم الزواج^(*)، والتي تعني ارتفاع عدد الإناث غير المتزوجات بعد عمر الزواج الطبيعي.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ هذه الظاهرة قد خضعت للدراسات واهتمام كبير من المختصين، وكذا من الجهات المعنية على المستوى الرسمي وغير الحكومي أيضاً.

عموماً، يمكن لمن يعنيه الحصول على المزيد من المعلومات عن ظاهرة عدم الزواج، عليه التواصل مع منظمات المرأة

(*) يسميها البعض (العنوسة) والكاتب لا يراها كذلك، بل يرى فيما يسمى بسن اليأس خطأ أنه ليس إلا سن الأمل.

وأقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، والتي تضم طوفاناً من الدراسات المهمة في هذا المجال.

إلا أنني أردت فقط التنويه- في ظل ظروف بلداننا العربية تحديداً- إلى وجود ما يمكن أن أسميه بعدم الزواج القسري في ظل الاضطرابات السياسية، والعمليات العسكرية، وأعمال العنف المتلاحقة؛ والتي أتت على آلاف الرجال. فضلاً عن كونها بيئة غير مشجعة على الزواج وتكوين الأسر، إلا أن التشريع الإسلامي وضع حلولاً حاسمة بإتاحة تعدد الزوجات الذي بات مقبولاً من وجهة اجتماعية -على أقل تقدير-^(*).

وتتعدد أسباب رغبة المرأة في الانخراط بالعمل، يتقدم ذلك الجوانب الاقتصادية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وحاجاتها قبل الزواج أو بعده لمساعدة زوجها وأولادها.

ويضاف إلى هذه الأسباب، شعور المرأة بالحاجة الاجتماعية والثقافية إلى ضرورة إكمال دراساتها والتحاقها بالجامعة غالباً، خاصة إذا ما كانت الجامعات تقدم التعليم

(*) التشريعات في تونس تمنع تعدد الزوجات، بينما حاولت تشريعات أخرى التضييق في فرصه، كاشتراط موافقة الزوجة.

المجاني أو شبه المجاني، وهي تجد في الشهادة الجامعية عنوانًا اجتماعيًا يمهّد لها فرصًا أكثر اتساعًا للزواج.

وفي الوقت نفسه، فإنَّ الشهادة الجامعية وخاصة المهنية منها (الطب، الصيدلة، التمريض) تتسم بعائدها المادي العالي قياسًا بالشهادات الأخرى؛ ولذا تتعلق المرأة بالعمل الذي يعقب مثل تلك الشهادات؛ وقد يكون ذلك مدعاة لفقدان فرصتها أحيانًا في الزواج، أو ربما يكون الأمر مختلفًا طمعًا في مكانتها ومرتبها.

بات طبيعيًا انخراط المرأة في الأعمال الحكومية أو أعمال القطاع الخاص، وأصبح من المؤذي اعتباريًا جلوسها في المنزل تنتظر فرصتها في الزواج الذي تتعقد أسباب ضياعه بغيابها عن أنظار الشباب الراغبين في الزواج.

إن التسهيلات التي وفرتها القوانين واللوائح للمرأة العاملة ساهمت تمامًا في انخراط المزيد من النساء في العمل وخاصة في مجالات التعليم والصحة والبنوك، وهي من الأعمال التي لا تحتاج إلى جهود بدنية قد لا تتناسب مع أوضاع الحمل لدى المرأة وقدراتها الطبيعية.

عصبة النساء



تشير القاعدة إلى انجذاب الأقطاب المختلفة وتنافر المتشابهة، ويبدو أن هذه القاعدة وجدت تطبيقها أيضًا في الحياة الاجتماعية، ومنها الوظيفية.

لكنها تعاني من اختراق استثنائي عند اعتمادها لتفسير العلاقات بين النساء في أي تجمع رسمي أو غير رسمي.

إن تشابه النساء في التكوين البيولوجي والانتماء الجنسي يجعلهن وفق القاعدة أعلاه متنافرات عمومًا، ولكنهن يمكن أن ينجذبن إلى بعضهن في حالة إحساسهن بالخطر أو التهديد، فيمارسن عصبيتهن ويتحولن إلى حزمة متراسة سميت دينيًا (العصبة الحسنة).

إن العديد من الأهداف تتطلب العمل وفق سلوك العصابة الجمعي توفيراً للحماية وبلوغ العديد من الغايات. لقد وجدت النساء أن مثل هذا السلوك الجمعي يوفر لهن حماية قوية تجعل الطرف الآخر يتردد كثيراً في المساس بأي منهن حيث تعمل آليات العصابة على توفير رد جمعي يتسم بالقسوة غير المتوقعة.

هكذا إذن، فإنَّ عصابة النساء التي تتشكل في المؤسسات الحكومية أو في منظمات الأعمال الخاصة وحتى منظمات المجتمع المدني تعد وفق علم التنظيم، من المنظمات غير الرسمية، والتي لها أهدافها وتسلسلها الهرمي الذي يوفر لها منظومة اتصالات، بل وهيكلية محددة ومعروفة لأعضاء التنظيم غير الرسمي.

إن ما أسميناه بعصابة النساء لا يعد منهجاً سلبياً، بل يمكن أن يكون إيجابياً تتمكن الإدارة من توظيف طاقاته لصالح أهدافها، وهي بذلك تلجأ إلى الاقتراب بأهدافها من غايات التنظيم غير الرسمي، والمقصود العصاي.

وتشير الخبرات والتجارب على أن معاداة مثل هذا النوع من التنظيم ومحاربته يقود إلى ارتباك تنظيمي وفوضى إدارية، تجعل التنظيمات الرسمية في أوضاع يصعب معها تحقيق أهدافها دون خسائر قد تكون فادحة.

وهكذا؛ فعلى الإدارة العليا أن تجتهد في اكتشاف مراكز القوى المؤثرة في التنظيم غير الرسمي (العصابة)، والتعامل معها وفقًا لتطلعاتها الإيجابية أو الحد من مخاطرها إن كانت ذي مواقف سلبية يصعب تغييرها لصالح أهداف التنظيم الرسمي.

وهناك الكثير من السياسات المناسبة والتي تساعد في التعامل مع مراكز القوى المشار إليها، وصولاً لتقريبها والاستفادة من قدراتها في التأثير، أو تجنب تأثيرها عن طريق الإبعاد الهادئ.

وتشير التجارب أن الجهة المقابلة للعصابة، وهم الرجال يعجزون تمامًا عن تشكيل عصابة الرجال وفق الأسس نفسها، حيث أن مثل هذا النوع من التعصب الذكوري يمتاز بسهولة الاختراق من الجهة المقابلة؛ وبالتالي فهو قد لا يتشكل عمليًا.

بل وقد يمارس بعض الرجال في المؤسسة دور جنود الحماية على بوابات قصر عصابة النساء، وعادة ما يتبرع الأكثر قوة في الجهة المقابلة لتقديم الدعم والسند تحت عنوان الرعاية لتلك العصابة بصورة منفردة أو جماعية أحيانًا.

وكما ينشأ الصراع التنظيمي في المنظمات الرسمية ينشأ كذلك في التنظيمات غير الرسمية أيضًا؛ وبالتالي تعاني بعض العصابات النسائية من التشردم أو الانقسام، وربما التفكك أحيانًا، ولكنها تعود للظهور ثانيةً بنمط أكثر قوةً وتأثيرًا وصولاً لحد الإعلان عن نفسها تحت اسم (جمعية) مثلاً، والتي غالبًا ما تكون مسميات رقيقة، لكنها في الحقيقة غطاء لأعمال حاسمة وأهداف محددة.

العطر ونساء الإدارة



للعطر قصص، وما يهمنا منها حكايته مع الإدارة، وربما أسرارہ.

إن منتجي العطور يتحدثون برومانسية مذهلة عن عطورهم الرجالية منها أو النسائية. بل يعملوا على بث أفكار تميل إلى الخيال، وبالتالي؛ فإنَّ لديهم عطور تجعلك مقبولاَ أو جذاباَ، وربما تجعل الآخرين يثقون فيك، وتلك

تكسبك:

- إطلالة نقية.
- مزاج مرح.
- تهدئة لأعصاب من حولك.
- لفت انتباه زملاء العمل.
- اكتساب الأصدقاء.
- إيجاد بيئة تفاعلية إيجابية.
- انعكاس لرقى شخصيتك.
- ابتعاداً عن التوتر.
- بعث شعور من الصفاء والسعادة والتفاؤل.
- قدرة على شم نسيم البحر الناعم.
- خصوصية تعانق وجهك.

وهكذا قد تلتقي واحدة من هذه الخصائص التي ليست لها نهاية مع قارئة تفكر بأن العطر الذي يحمل معه هذه السمات قد يمنحها حاجاتها التي تريدها من المؤسسة التي تعمل بها، ولكنها تجهل أن هذه الأوصاف ليست إلا عمل دعائي ترويجي

قد أعد بعناية فائقة لاستهداف المستهلكين الحاملين.

من جهة أخرى فإنّ روائح العطور تتغير تبعاً للنظام الغذائي ومستويات التوتر وزيوت الجلد، وبالتالي فالعطر الواحد يمكن أن يعطي رائحتين مختلفتين على امرأتين مختلفتين.

ومع الحيرة في اختيار العطر المناسب يتوجه المختصون بنصيحة للنساء مفادها اختيار عطور ذي روائح هادئة وبسيطة لا تعرضهن لمفاجأة الذهول السلبي من الطرف الآخر، وتدل في الوقت نفسه على رقة ذوق صاحبها.

ولعل العطور التي تحمل معها نفحات الخشب تكون مناسبة للعمل في المكاتب التي تستخدم أجهزة التكييف، بينما العطور التي تحمل نفحات الفواكه فهي الفضلى في اللقاءات والاجتماعات ذات الأعداد القليلة، وفي الأماكن غير المغلقة منعاً لإثارة أي حساسية محتملة.

يلاحظ أن المستوى المادي للنساء يقود إلى خيارات مختلفة خاصة وأن العطور ذات الجودة العالية عادة ما تكون مرتفعة الثمن، وقد يكون ثمنها جزءاً من التباهي باستخدامها

في إشارة خفية لإمكانات صاحبة العطر.

وحيث أن استخدام العطور له أهدافه وفقًا لمن تستخدمه، فمنهن من تعتقدن أن العطر جزء من شخصيتهن وبعضهن يرين فيه مدعاة لفرض الاحترام على الآخرين، بينما تجدن أخريات في العطور ميدانًا للمباهاة.

ويعتقد أن اللاقي يقمن بأعمال السكرتارية ومكاتب المديرين الأكثر قدرة على اختيار العطر الذي يناسب رؤسائهن في العمل، بل وأن الكثير من القرارات قد تنضج باستخدام عطر فواح يذهب بتركيز المديرين إلى عالم بعيد، وما هي إلا ثوانٍ وقلم التوقيع يتحرك بإمضاء معطر.

وعادة ما تُنصح القائمات بالترويج للمنتجات والخدمات إلى استخدام عطور خفيفة ولكنها تتسم بالاستمرار لمدة مناسبة بحيث تبقى في مكان الاجتماعات، حيث تعرض تلك المنتجات أو الخدمات.

ويعتقد المختصون أن هذا قد يكون مدعاة لموافقة ميسرة على الصفقة المستهدفة؛ ولذا ينصح عادة في اللقاء

المباشر، عدم الاقتصار على الهواتف والرسائل في أعمال الترويج.

يلاحظ أن تقديم العطر كهدية من الرجل للمرأة أمر يحمل معه بعض الشبهات السلبية، فهي إما رسالة توشي أن عطرها المستخدم غير مناسب، أو أنها بحاجة لوضع عطر يكسبها رائحة مقبولة وهذا مع سلامة المقصد والنية.

ولذا؛ ينصح بتفادي تقديم الرجال العطور للنساء، عدا الزوجات فالأمر أكثر انفتاحًا وقبولاً، ولا بأس من تقديم الأزواج العطور المفضلة لهن.

وعليه فليس من المناسب قيام الرجال من العاملين التقدم بعطر إلى واحدة من زميلاتهم، إذ يحتمل الأمر الكثير من التفسيرات غير المريحة في العادة.

مزاجية النساء والإدارة

تتسم المرأة باتفاق المختصين في العلوم النفسية، وكذا في منهج الأديان بأنها الأكثر عاطفية من قرينها الرجل؛ وبالتالي فإنها منحت تاج الأمومة المرصع بالحنان



والعواطف، ولعل العواطف المتحركة عندما تكون أقل استقراراً تتجه نحو ما يسمى بالمزاج والذي يعد المحدد الحاسم في تشكيل النمط السلوكي.

ومن مظاهره التفاؤل والعصبية والفرح والغضب والاكئاب وكذلك الهوس؛ وعليه فهو حالة شخصية داخلية تتجه نحو السلب أو الإيجاب، وتتأثر عوامل قد يصعب التعرف على جميعها، ويبقى الجنس متغير حاكم في المزاج وفقاً لمنظومة العوامل التي تؤثر على النمط السلوكي.

هكذا إذن المرأة نموذج للمزاجية؛ فهي تنتقل من غضب إلى فرح بتأثير عوامل قسم منها غائب عن الرؤية وقسم منها يتحرك في بيئتها.

في معادلتنا أنّ عاملاً ما قد يكون مدعاة للغضب هو نفسه قد يكون سبباً للفرح باختلاف المكان والزمان والأطراف وصولاً لمنظومة العوامل وشكل تفاعلها المتغير، عموماً يبدو أن هناك قدرًا من الاتفاق على تغلب صفة عدم الثبات في مزاج المرأة.

يعد تقلب المزاج من أكثر الأعراض التي تظهر في سلوك النساء، لعل هذا الأمر طبيعي في بعض الأحيان نتيجة التغيرات الفسيولوجية التي تطرأ على المرأة خلال مراحل عمرها التي تجعلها تتأرجح بين كل الانفعالات فأحيانًا تكون كئيبة تبكي دون سبب، وأحيانًا أخرى استفزازية وتتصيد الأخطاء لكل من حولها.

هناك العديد من الدراسات أكدت أن ما يطرأ على المرأة من تغيرات وتقلبات أمر قد يرجع في بعض الأحيان إلى شخصيتها العاطفية.

أشار العلماء أن القلب المستمر في العواطف سمة أنثوية، مع حدوث تغيير سريع في الوجدان، وهذا يحدث لأتفه الأسباب، ولأن نسبة كبيرة من النساء يتصفن بهذه الملامح، نجد أن العاطفة تؤثر عليهن أكثر من المنطق.

ويحذر المختصون من المرأة مرهفة العواطف التي تملك قدرة على الهروب من المواقف الصعبة، ويتم ذلك بالتفكك من الشخصية الأصلية وتقمص شخصية أخرى تتلاءم مع الظروف الجديدة بحسب الموقف، ودائمًا تكون في حالة إثارة.

بل وأحيانًا عدم الرغبة في الاستمرار بالعمل، إلا إن نطق رئيسها في العمل بكلمة مريحة طيبة نجدها قد ابتسمت وضحكت وأظهرت رغبتها في العمل ثانية، ويحصل كل هذا بفترة وجيزة.

أما بيئة العمل فهي أكثر تأثيرًا على مزاج المرأة، فارتفاع درجة الحرارة تثير أعصابها وتسبب التقلب والعدوانية، ولكن قد تكون المرأة طبيعية جدًا وتحولها سوء الظروف الجوية إلى درجة من الانفعال.

وهذا ما حذرت الرجال منه دراسة سورية صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية تقول: (احذر أن تغضب زوجتك يومي السبت والأحد وفي أيام الصيف الحارة؛ وإلا ستعرض للقتل!!).

وأظهرت هذه الدراسة أن المرأة تكون أكثر إجراماً من الرجل خلال هذه الفترة، وأن نصيبها 65% من نسبة الإجرام، فضلاً عن أن فصل الصيف هو المحبب للقاتلات لممارسة هواية القتل، وأن يومي السبت والأحد هما أشد أيام الأسبوع دموية.

النتيجة نفسها أكدتها دراسة سابقة للدكتورة (سميحة نصر) الباحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة حول العنف ضد الأزواج، والتي أكدت نتائجها أن 60% من حالات الاعتداء جرت صيفاً بفعل ارتفاع درجة الحرارة، حيث يكون الجهاز العصبي أكثر استثارة وتهيؤاً لدفع الزوجة لممارسة العنف.

وأشارت الدراسة أن 35% من حالات الاعتداء تحدث صيفاً في الوقت الذي تعاني فيه الزوجة من الإحباط، وأما إذا كانت تتمتع بصحة جيدة، وقوية في البنيان فإن 40% من حالات الاعتداء على الأزواج تجري باستخدام الآلات الحادة، وأن 15% من الزوجات المعتديات يلجأن إلى دس السم والحبوب المنومة، و10% يستخدمن العصا، أما السلاح الناري فتلجأ إليه الزوجات بنسبة 55%.

وإذا تحدثنا عن تأثير الجانب الصحي، ومنها ما يسمى (اكتئاب الدورة الشهرية)، حيث تلعب التغيرات الفسيولوجية دورًا في تقلب مزاج المرأة وتغيير حالتها من النقيض إلى النقيض، منها الأعراض التي تصيب المرأة قبل وأثناء الدورة الشهرية والتي تسبب لها معاناة تظهر أثنائها التوتر وتقلب المزاج، هذه الأعراض طبيعية تعاني منها حواء عبر التاريخ.

ويعد أول من وصفها هو الطبيب العربي (أبو قراط)، وتسمى بالاضطرابات المصاحبة للدورة الشهرية وتصنف تحت مجموعة (اضطرابات المزاج).

ما يهمنا هنا استطلاع معاني ومظاهر المزاجية في الممارسات الإدارية؛ وبالتالي على الإدارة أن تتفهم أن جزءًا من العاملين لديها يخضعون لقدر من عدم التوازن العاطفي والسلوكي بدواعي مختلفة.

وعلى سبيل المثال: فإن الدورة الشهرية تجعل من الموظفة أقل إنتاجية، وقد تعاني من ألم يجعلها بمزاج يصعب معه قيامها بتبادل المعلومات أو الحوار أو استقبال زميل، أو طالب خدمة مثلاً؛ ولذلك فإذا ما استأذنت للانصراف فلن يكون الأمر مدعاة لعدم رضا رئيسها في العمل.

وكذا فعند بلوغ المرأة سن الأمل- ولن نقول سن اليأس لأنها كلمة خاطئة- تنتابها أمزجة صعبة أحياناً، ناهيك عن أثر التغيرات الهرمونية على سلوكها وانفعالاتها، وحتى قراراتها.

وفي الوظيفة العامة عادة ما تصل المرأة إلى مستوى إداري مرموق حال اقترابها من سن الأمل؛ لذا فإنّ إناطة مهام تحتاج لقرارات مهمة قد يشكل مخاطرة لا ينصح بها؛ وبالتالي ربما يبدو مناسباً تخفيف الأحمال الوظيفية على السيدات في السنوات العشرة الأخيرة قبل المعاش.

ولدى عرض هذه الفكرة على طبيب أخصائي بالنساء أفاد بإمكانية تناول المرأة لبعض البدائل الهرمونية التي تعالج آثار بعض السلوك غير المحبب بتأثير من تداعيات هذا السن، وحسبنا أن بعضاً من القيادات الإدارية في الغرب، وكذا الموظفات ينهجن وفق هذا الخيار، لكي يتمتعن بقدراتهن الشبابية نفسها في أعمالهن، ويثبطن من تأثير هذه المرحلة العمرية.

وفاجأتني دراسة عن الجوع وأثره على الأمزجة، حيث أفادت بأن المرأة أكثر صبراً وتوازناً عند الجوع والعطش من الرجل، ولعل هذا يحسب لها في بعض الأعمال التي قد لا يحتاج لها الحصول على وجباتها المناسبة أثناء أداء مهامها.

والملاحظ أن غالبية الدول المتقدمة تولي أمر تشغيل المرأة اهتمامًا، بل ويتصاعد الأمر ليزداد الاهتمام بوجودها في المراكز القيادية؛ ولذا نجد أن الشركات السويدية التي لا تضم مجالس إدارتها نساءً، تنتظر عقوبات.

حيث أبلغ وزير العدل والهجرة السويدي (مورجان يوهانسون) الشركات بأنها قد تواجه عقوبات إذا لم تدعّن للتشريع الحكومي المقترح الهادف إلى ضمان شمول مجالس الإدارة بـ 40% من التمثيل النسائي.

ويأتي هذا التحذير على خلفية خطة حكومية لتطبيق حصة قانونية، لضمان أن تشمل مجالس إدارة هذه الشركات تمثيلًا نسائيًا أكبر.

وكانت وزيرة المساواة بين الجنسين السويدية (آسا ريجنير) قد أبلغت الصحف السويدية مطلع العام الجاري بأنها تعتقد أن مشروع قانون التوازن بين الجنسين يمكن تطبيقه بحلول عام 2017.

ويبدو أن هناك زحفًا منظمًا للنساء نحو المراكز القيادية في الإدارات العليا، ليس على مستوى الشركات فحسب بل وفي ميادين السياسة والاقتصاد والمنظمات الدولية، والأمثلة أمام القارئ باتت كثيرة لم نشأ عرضها لاستحالة الحصر.

الهواتف الجواله ونساء الإدارة



باتت الهواتف الجواله
بنماذجها وماركاتهما وألوانها
وتصاميمها المختلفة عنواناً
لذوق المستخدم، وكذلك دلالة
على خياراته، وهو يحمل
رسالة ضمنية عن سعره الذي
يشير إلى إمكانات مالكة وحامله.

وحسبنا أن الكثير من النساء يعتقدن جازمات أن الهاتف
الجوال جزء مكمل لشخصياتهن، يتفنن في حمله واختيار
غلافه، بل وفي وضعه وحمله وأخيراً رناته.
أجدهن معنيات تماماً باستخدام هذه الأداة حيثما
كانت متاحة بالدلالة المطلوبة، أما إذا لم يتح للمرأة اقتناء
هاتف جوال مناسب جيلاً وشكلاً؛ فهي عادة ما تخفيه في
حقيبتها، وقد لا تستخدمه أمام الآخرين.
وعليه يتدرج نوع الهاتف الجوال في المؤسسة، فالأحدث
نجده مع المديرات عادة، كونه استحقاق الصورة الذهنية،
وينزل بسعره نحو الأسفل مع المستوى الإداري الأقل.

لهذه القاعدة شواذ وما أكثرها، فبعضهن ورغم وجودهن في مستويات إدارية متواضعة إلا أنهن يبذلن الغالي والرخيص من أجل أن يكون معهن هاتفًا حديثًا قد يجدنه مدعاة لإعجاب الآخرين وكسب ودهم، وربما ثقتهم. ما يهمنا فيما تقدم، الإفادة بأن ظاهرة امتلاك الهواتف الجواله أمر قد تجده الإدارة أداة لفهم سلوك الموظفين وقراءة بعض خياراتهن، بل وتحضيرهن أحيانًا.

وإن كان حديثنا هذا عن الجوانب الشكلية، وما يرتبط بها من مفهوم الصورة الذهنية يحمل بعض الإثارة المقترنة بقصص يجري تداولها بين النسوة عن الجوالات وأشكالها وأنواعها وخياراتها وامتيازاتها، إلا أن الأسعار دائمًا تعد مفترق طرق المتحدثات. أما حديثهن عن الجزء الناعم والذي يسمى (التطبيقات) فينتابه الشجون والاستفهام، وتبادل المعلومات والمهارات.

إن اجتماعات نساء الإدارة في أوقات الراحة، وما قبلها وما بعدها حول التطبيقات تستغرق من أوقات العمل الكثير، وتبدو من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن القبول بالاستغناء عنها.

وتقول إحداهن أنها تتصدر تلك الاجتماعات رغم أنها الأقل في المستوى الإداري لكنها أكثرهن مهارة ومعرفة بأسرار الجوال وتطبيقاتها، وتتحول الأخريات إلى تلميذات أمامها وقد يتوددن لها، بل وقد تثير غيرة بعضهن بتلك القدرة.

لعلنا فيما تقدم من وصف يتجسد أمامنا تنظيمًا غير رسمي من نساء الإدارة تقوده الماهرات في استخدام تطبيقات الجوال؛ وبالتالي يمكنهن التأثير في بعض القرارات بحكم وجودهن في أعلى التنظيم غير الرسمي لمستخدمات الجوال.

المهم في إشكالية الاهتمام بالجوال، هو وقت الانشغال به خاصة الجوال الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت بالاشتراك أو عن طريق شبكة (الواي فاي) المؤسسية، وفي كلتي الحالتين يتصارع وقت العمل مع فرص استخدام التطبيقات ومنها (فيس بوك، واتس آب، واليوتيوب، انستغرام، ووو ...) ، وكذلك ممارسة البلوتوث لتبادل الأخبار والصور. وهكذا تحول الجوال من وسيلة اتصال إلى جهاز للتسلية بأنواعها البريئة منها، وغير البريئة.

يعتقد بعض المديرين أنَّ إحكام رقابة فعَّالة على مواقع

العمل باستخدام كاميرات المراقبة يمكن أن تحد من شغف الكثرات وخاصة الشابات باستخدام الجوال، ومع ذلك فإنهن سيجدن فرص الهروب من مجال الكاميرات ليمارسن شغفهن بما يردهن من رسائل والعكس، ولذلك يلجأن إلى دورات المياه، وربما في الممرات التي لا تحكمها كاميرات المراقبة.

وحال عودتهن للمنزل، وقبل الراحة يتواصلن مع المقربات من المؤسسة نفسها أو غيرها ويسارعن إلى تبادل أخبار أقسامهن والجديد منها والمقترن بالتحليل والاستنتاج، ويستخدمن العديد من التطبيقات الصامتة أو بالصورة والصوت، أو بإحدهما حسب طبيعة العلاقة وظروف الطرفين وطبيعة الموضوعات.

وقد يشكلن مجموعات إلكترونية لتتاح فرصة الحوار الجمعي والتي تسمى (الجروب).

تخبرني إحداهن أنها قد تعرضت إلى تقريع زوجها لأنها نست تجهيز الغداء له، وانهمكت مع مجموعتها في حوار عن مزاج المدير المفاجئ ومجيئه مبكراً وعلامات الرضا واضحة عليه، عكس ما كان عليه قبل يومين من تجهم واكتئاب، حيث ذهبن في التحليل إلى دور زوجته في الوصفين.

وأخبرتني أخرى أنها تواصل التسلية بجوالها إلى ساعة متأخرة من الليل، وتنتظر النعاس كي يغلبها لتنصاع إلى سلطانها عندها.

ودافعت عن ذلك بقولها: أنها تنجز الكثير من الاتصالات لصالح العمل وتتبادل الرسائل الرسمية أحياناً من دارها، وبالتالي ليس هناك بأس أن نضع ذلك بالاعتبار إذا ما واصلت بعض حوارها (الدردشة) مع زميلتها أثناء العمل، فهي قد ادخرت ذلك من راحتها.

حقاً هذا الكلام صحيح: أقر أني كلفت بعض موظفاتي بمواصلة الاتصال مع الأطراف التي نتبادل معها المصالح الرسمية وفق النسق نفسه، فالجميع يتراسل خارج أوقات العمل الرسمي، وقد تصل الدردشة لاتفاقات تفعل في اليوم اللاحق رسمياً.

وتأسيساً على ما تقدم، يبدو بأن طغيان الجوالات النسائية أمر لا مفر منه؛ لذا فالأفضل أمام هذه الحقيقة أن نجعل من هذا الانتشار أمراً إيجابياً، وأن لا يكون بحكم الممنوعات حتى لا يأخذ صفة المرغوبات.

وأختم القول، بأن منهجية العمل باختلاف أنواعه عندما تكون صحيحة، عندها لن يكون هناك وقت كثير لممارسة تصفح الجوال وتفعيل خياراته وتطبيقاته.

وهنا أريد الإفادة بأن أوقات الفراغ، وترهل الإدارات قد يكون مدعاة لنشر ظاهرة الجوال النسائي في أعمال الإدارة.

التمييز ضد النساء في الإدارة^(*)



تواجه الإدارة وتحديداً في دولنا العربية موروثةً قيمياً تبلور عبر حقبات تاريخية متتالية، مضمونه النظرة التمييزية للمرأة، ورغم أن الدساتير والقوانين تستجيب لإعلان حقوق الإنسان في المساواة الجندرية، إلا أن الكثير من التطبيقات افتقرت عن جوهره، ومنها على سبيل المثال: (التحفظات على المادتين 5 و6 التي تمس الحياة الشخصية والعائلية للفتيات الصغيرات والنساء).

(*) نصت المادة الأولى من اتفاقية مكافحة التمييز ضد المرأة على بيان المعنى المراد للمصطلح، وهو "لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو تهوين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها إياها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".

إن العلاقة المباشرة بين وضع النساء في الإدارة والنظرة إليهن التي تمثل أحياناً خرقاً بامتياز لمفهوم المساواة، تظهر عبر ممارسات مبطنة في الغالب يطلقها الرجال وتقبل بها النساء، وربما يقبل قسم منهن ذلك على مضض.

دعنا نستطلع سياسة الموارد البشرية في التعيين والترقية لنجد أن بعض المؤسسات تشترط في المتقدمين أن يكونوا من الذكور بحجة صعوبة الأعمال أو بعد المكان. وكذا في الترقيات تظهر الإدارة انحيازاً أو تبطن لترقية الذكور في المسار الوظيفي دون الإناث.

وقد تكون الظروف الصعبة لبعض النساء من حيث حياتهن العائلية تبريراً لهن للقبول بالتمييز في الترقيات، وخاصة عندما لا يتوفر لهن حضانات لأطفالهن ومن يساعدهن في أمور بيتهن، وقد لا يحصلن على دعم من أزواجهن.

نعم المتزوجات من العاملات في الوظائف يواجهن ظروفاً قاسية أحياناً ويجتهدن بثبات من أجل استمرارهن في أعمالهن والقيام بواجباتهن أفضل قيام.

أما غير المتزوجات فقد لا يواجهن مشكلات التنافس مع أقرانهن من الرجال سوى في فرص حصولهن على التدريب الخارجي وخاصة إن كان مقتربًا بالسفر؛ وبالتالي يظهرن أقل مهارة وكفاءة من زملائهن في اختبارات الترقيات والتعيين وشروطها.

عمومًا، أظهرت الكثير من الموظفات قدرًا عاليًا من الكفاءة والأداء المتميز في أعمالهن وحصلن على فرص ثمينة في الترقية، إلا أن السمة الغالبة في مجال تلك الفرص هي أعمال السكرتارية وإدارة المكاتب غالبًا.

وظهر ميل واضح لفئة واسعة من المديرين وخاصة في المستويات العليا لتعيين النساء في مكاتبهم واعتمادهم لأعمال السكرتارية، وعادة يسوقون ذريعة الدقة وكذا الانتباه والصبر تبريرًا لتفضيلهن، وقد يهتم بعضهم دون إفصاح بأن تكن تلك السكرتيرات على قدر مناسب من الرشاقة وحسن الهندام والمظهر، ولن نقول الجمال والأنوثة.

وقد تجد بعض الموظفات في أعمال السكرتارية فرصة للحصول على المكافآت والترقيات بما يدعم وضعهن المالي؛ ولذا فهن يشعرن بأن مثل هذه الوظيفة مناسبة تمامًا لقدراتهن، وربما لرغباتهن أحيانًا.

إن دخول تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع في أعمال الإدارة جعل من فكرة القدرات الفيزيائية التي يتمتع بها الرجال أمرًا ليس ذا شأن، وقد تتميز المرأة عن الرجل في دقة وحسن استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات في أعمال الإدارة.

وعموماً، فالنساء أكثر صبراً على المهام الرتيبة المكررة؛ وبالتالي فهن أكثر إنتاجية في مجالاتها.

لقد ظهرت في كثير من دول العالم نساء يمارسن الأعمال القيادية على مستوى الحكومات ومؤسسات قطاع الأعمال العام والخاص. إن تلك النسوة القياديات حققن انجازات، وأن المؤسسات التي يقودنها أكثر إنتاجية من تلك التي يقودها الرجال.

تشير بعض الدراسات إلى أن المرأة أكثر حزمًا في الأعمال القيادية. وعادة ما يتراجع الكثير من الرجال من الوقوف بطريقهن، وخاصة في القرارات الحرجة.

ورغم الإقرار باختلاف تكوين المرأة في خصائصها وصفاتها الخلقية والنفسية، إلا أنها تجتهد كي تتغلب على نتائج تلك الاختلافات، وقد توظفها لصالحها أحياناً.

وهي بذلك قد تحصل على الكثير من الدعم والعناية
والرعاية من الإدارة العليا ومن الزملاء بدوافع العطف
والتعاون، وربما الشهامة والنخوة والتشجيع.

إنَّ ظهور مفهوم تمكين المرأة خضع لفهم مختلف.
فالدول الإسلامية عمومًا والأكثر تشددًا منها، رأت فيه
مقاومة الهيمنة الذكورية وتقوية المرأة، وهذا ما قد يكون
مدعاة لمخالفة الشريعة الإسلامية.

في كثير من المؤسسات تلقي بعض القيادات الإدارية
المتنفذة من النساء بثقلها على الإدارات من أجل قبول
تعيين الإناث في الأعمال الإدارية، واللاقي يتلقين دعم تلك
القيادات واحتضانها وكأن الأمر مكسبًا تحققه المرأة لبنات
جنسها بغض النظر عن مصلحة المؤسسة واحتياجاتها.

ويلعب سن المرأة دورًا مهمًا في طبيعة المهام التي تتولى
القيام بها وتطلعاتها، وكذا حاجة المؤسسة أحيانًا، فمع تقدم
المرأة في السن يصبح من العسير على الإدارة تكليفها بثقل
إداري في العمل، وخاصة إذا كانت حالتها الصحية غير
مناسبة.

إلا أنَّ بعضًا منهن، ورغم تقدمهن في السن يواصلن سعيهن لتولي المواقع القيادية والاقتراب من مراكز القرار والتأثير.

عمومًا، فإنَّ عدم المساواة ليس أمرًا محصورًا بمنطقتنا العربية، فهناك شكوى في كثير من البلدان التي تعد من الدول المتقدمة تتعلق بهذا الأمر.

والملفت أن تلك الشكاوى تمتاز بشفافية عالية للتصريح بها، يتقدمها التحرش الذي لن يجد في أغلب الأحيان فرصته للظهور في مؤسساتنا لأسباب معروفة.

نعم، إن التمييز في الغرب وصل إلى أكثر المؤسسات تحكمًا، ومنها هوليوود التي باتت متهمه بالتمييز، ويضمن ذلك تراجع أجور الممثلات عندما يتقدمن بالسن.

أما حسناوات (جيمس بوند) فهن دون الثلاثين حتمًا، وتقول دراسة صادرة عن جامعة (ساند ييغو) أنه من أصل 100 فيلم حققت أعلى الإيرادات لم تقم النساء إلا بنحو 12% من الأدوار الرئيسية.

ويقترن ذلك بانخفاض أجور الممثلات بعد سنة 34 ويلاحظ أن الفوز بجوائز الأوسكار ينحاز نحو الرجال عادة.

نعم، رغم الاستثناءات من (أنديرا غاندي) إلى (بناظير بوتو) وصولاً إلى (تاتشر وميركل وهيلاري وكوداليزا رايس) لم تتغير القناعة عالمياً بأن هناك تمييز.

سيارات نساء الإدارة

يبدو أننا سنناقش قصة
ممتعة تمامًا، ألا وهي السيارة
والمرأة والإدارة، ثلاثي يتبادل
التأثير بوضوح ويقدم رسائل
مؤكدة.



تختلف طرق وصول ومغادرة العاملين، ومنهم النساء
إلى مؤسساتهم، وهذا الاختلاف له دواعيه ويخضع أيضًا
لطبيعة نظام النقل الوطني، وكذا نظام النقل المؤسسي.
غالبًا ما تنخرط الكثيرات في سيارات النقل العام بنوعيه
من الموظفات والعاملات الأقل دخلًا، ويتحملن أعباء هذا
النقل من حيث أوقاته وحركاته ومستواه.

ورغم التسهيلات الزمانية والإجرائية لاعتماد النقل العام،
فهناك من تشعر أن فرصتها في التميز وجلب الاهتمام والأنظار
هو اقتناء سيارة خاصة في الذهاب والمغادرة، وتتحرك بها
منفردة أو بصحبة بعض من تريد التفضل عليهن من زميلاتهن،

وربما زملائها تحت عنوان (على الطريق).

وكم من متبرع للقيام بأعمال الصيانة والمساعدة حتى في التنظيف لصاحبات الحظ في امتلاك سيارة دون الكثير من قريناتها!

من واقع مشاهداتنا أن استخدام النقل العام في الدول الأوفر حظاً في منطقتنا مقتصر على الوافدات، بينما تستخدم نساء الإدارة المواطنات سيارات خاصة مميزة يقودها سائقون أجنب عادة، وقد ترافقها خادمتها لتحمل عنها حقيبتها أحياناً. وعادة ما تكون تلك السيارات من الأنواع الحديثة وتتميز بقدر واضح من الرفاهية، وقد يكون الاختلاف بين مستويات تلك السيارات، وما يعبر به عن قيمتها ميداناً للتنافس الصامت والمباهاة الخفية. وبالتالي يصبح المجيء للعمل ليس إلا فرصة لاستعراض القدرات المالية للعائلة أو الأزواج، بل ويحكي أن إحداهن تأتي في كل يوم بطراز مختلف، فما بعد ذلك من إفراط!

وقدر تعلق الأمر بالإدارة هنا، يفهم الكثير من العاملين أن هناك رسائل قوية قد أطلقت لهم، فالمال والسلطة توأمان؛ ولذا فهم يتوقعون أن الإدارة العليا تأخذ ذلك بالحسبان وتتفهمه عن بعد؛ وبالتالي فالأولى بهم أن يدركوا الأمر دون حاجة لإيضاح.

نعم إنهن يتمتعن بأوضاع وظيفية تتضمن القيام بأعمال خفيفة غالبًا ويتمتعن بمرتب يغطي تكاليف خادماتهن وسائق السيارة الذي يستخدمه وقد لا يغطي.

السؤال وجب هنا، كي نتفهم حديث الإدارة عن الإنتاجية وكفاءة وتقييم الأداء الفردي، وحتى المؤسسي، فهي تهتم به لكن وفق مقولة "كثير من الحليب وقليل من الشاي أمر جيد".

إن اهتمام الإرادة السياسية بتشغيل المرأة في الدول الأوفر حظًا من الرفاهية لازال عاجزًا عن تأمين تشغيل فعال لهن، ورغم المعايير الضابطة فلا زال الموروث الاجتماعي يضغط لكي يحبط تطلعات الحصول على وظائف متميزات بمهارتهن ومعارفهن، ومن ثم إنتاجيتهن.

والصورة عمومًا ليست قائمة تمامًا، إذ شاهدنا بعض الاستثناءات الواضحة، وخاصة من اللاتي تلقين علومهن في بلاد الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

نعم، إنهن يشغلن مواقع قيادية رائدة ويعكسن قدرًا وفهمًا متميزًا في أعمال الإدارة.

وفي البلدان الأقل حظًا في الرفاهية، يتكرر موضوع السيارة ولكن بأبعاد مختلفة أحيانًا.

هناك من تستخدم النقل العام (وأو) المؤسسي وهن من الموظفات ذي المرتبات المتواضعة عادة، وهن لا يشغلن مواقع إدارية متقدمة في مؤسساتهن.

أما الشريحة الوسطى من الموظفات، فهن يلجأن إلى الاقتراض البنكي الذي ييسر الحصول على سيارة مناسبة للانتقال للعمل، أما القيادات من النساء في الهرم الإداري فهن قد يجدن أن الصورة الذهنية لهن في المؤسسة تتطلب امتلاكهن سيارة متميزة طرازاً وسعراً، وقد يكون هذا الظهور من متطلبات تلك الصورة وفق رؤيتهن. وما أطفهن يتحركن ببعض العصبية في ساعات الانصراف أمام زميلاتهن اللاتي ينتظرن حافلة النقل العام.

وقد يظفر أو تظفر إحدى الزميلات بتوصيلة محملة برسائل. مع ملاحظة أن عدم زواج المعنية قد يجعل من سيارتها واسطة لنقل عريسها القادم إلى بيت الزوجية.

الزواج ونساء الإدارة



تفيد القاعدة العامة- وعلى وجه التحديد في منطقتنا العربية- أن الزواج يحظى باهتمام الفتاة وأسرتها. وكلاهما يقران بأهميته المطلقة لحياة مستقرة وبضمانة اجتماعية وشرعية وقانونية نافذة.

دون شك، تلعب الكثير من المتغيرات في إتمام الزواج من عدمه، ومنها الجمال والأسرة والنسب والمال والدين، ومتغيرات أخرى تتعلق بالانسجام والتعاطف والسن، وعندما تحظى إحداهن بمن يجد فيها توليفة العوامل المشار إليها مما يلبي طموحه يكون الزواج، وقد يكون العكس أحياناً.

تُنصح الكثير من الفتيات بالانخراط في العمل والوظيفة بما يوفر غطاء مقبول للخروج من المنزل؛ وبالتالي تتوفر فرص مناسبة لطالبي الزواج في رؤية الفتيات بحرية، دون اعتماد أنماط الصيغ القديمة باللجوء إلى ما يسمى (خطبة)، أو إلى شخص يكون وسيطاً في هذا الزواج، إما من أجل الحصول على مصلحة، أو يكون وسيطاً لوجه الله.

وهكذا تقدم الوظيفة فرص مناسبة لطرفي الزواج في كثير من الأحيان.

من المهم الإشارة هنا أنَّ المتزوجين من الموظفين والذين يعملون في المؤسسة نفسها يواجهون أنماطاً من المشكلات الناشئة عن وجودهم المشترك، فإن كانا في المستوى الإداري نفسه، فالأمر قد يكون مناسباً. وتبقى بعض المنغصات أحياناً في انعكاس أي علاقة سلبية لأحدهما على الآخر؛ وبالتالي قد يشعر بعض من المديرين بحرج مركب في التعامل مع أحدهما دون أن يتوقع انعكاس ذلك على الآخر.

وقد تظهر مشكلات أخرى منها: إنَّ مجرد حديث أحدهما مع آخرين قد يجلب بعض الغيرة وعدم الارتياح.

ولذا؛ لجأت الكثير من المؤسسات إلى إبعاد الموظفين المتزوجين عن بعضهما ونقلهما إلى مكانين مختلفين، وربما إنهاء عقد أحدهما.

أما إذا كان الزوج رئيسًا للزوجة في العمل فهنا الطامة الكبرى، إذ سيتردد في محاسبتها عن إنجازها وقد يقوم به، بل وقد يواجه مراقبة صارمة من الآخرين في الكيفية التي يتصرف بها مع مرءوسته زوجته.

وكذا فإنّ العديد من المؤسسات تمتنع عن تعيين الزوج و الزوجة معًا، إذ تجد في ذلك مدعاة للارتباك الإداري ويقول بعض الناس أنه قد يسهل أعمال وممارسات الفساد المالي والإداري أحيانًا.

ويرى آخرون أنّ وجود المرأة في الوظيفة أمر مفيد لأنّ نفقات المعيشة باتت تحتاج دخلين للقيام بها، بينما يرى أناس آخرون وجوب أن يكون للمرأة دخلها الخاص، فهذا أمر بالغ الأهمية في حفظ خصوصيتها، وحرية تصرفها المالي نسبيًا أمام زوجها وبعدم الإثقال عليه في مصروفاتها ونفقاتها.

بينما يجد فريق آخر أن مكوث المرأة في دار زوجها لرعاية أولادها أمر يستحق منها أن تتخلى عن أية وظيفة أو دخل، فهي الأولى بتربية أولادها، وليس الخادمت أو دور الحضانة أو بعض القريبات أحياناً.

ومع ذلك تفيد الكثير من الدراسات في منطقتنا عن ارتفاع نسبة عدم الزواج ولأسباب تعزى للجوانب الاقتصادية، أو لعدم توافر التوليفة المناسبة في الفتاة كي تكون مشروعاً للزواج.

لنشاهد في المؤسسات رتلاً من غير المتزوجات واللاتي وصلن سن الأمل أحياناً دون زواج، إما لتطلعاتهن المفرطة في الاختيار أو لعدم اتساق ما أسمىناه بتوليفة عناصر الزواج.

يشاهد أنّ غير المتزوجات وبعد حين من اندماجهن في الوظيفة، نجد اهتمامهن المفرط بالعمل والاستغراق به بديلاً عن الحياة الزوجية.

وعادة ما يلاحظ أن المتزوجات قد لا يلقين معاملة مناسبة من غير المتزوجات في غيرة دفينّة، وقد يكون العكس في رغبة تعويضية بالاقتراب منهن والاهتمام بأولادهن، دون أزواجهن بالضرورة.

ومن المؤكد أن غير المتزوجات اللاتي يتقلدن مناصب متقدمة من العمل الإداري تظهر عليهن علامات وممارسات من الصرامة المفرطة غالبًا؛ لذا تجد بعض الإدارات أنها في الأعمال الاستثنائية يمكنها اللجوء إلى مثل هذا النوع من القائدات المحنكات والصارمات.

غريزيًا تتجه المديرية غير المتزوجة نحو حماية ذكورية دفيئة تستجلبها من المستويات الإدارية العليا وتعوض بها حاجة داخلية غير مرئية، حيث تجد من تبث إليه شكواها من مشكلات العمل، وتستمد منها الدعم والمعونة في المضي بقوة في أعمالها.

بل وهي عادة ما تنتظر عبارات التشجيع عن إنجازاتها، نعم إنهن من الأكثر اهتمامًا بأزيائهن وتسريحات شعرهن. فمعهن المزيد من الوقت للنهوض بأعباء اقتناء الملابس والأحذية وارتياح صالونات التجميل.

مكاتب نساء الإدارة



تبدو مكاتب النساء عالم خاص وحده، هو مليء بالأسرار وفيه خيارات شكلية وموضوعية تعبر عن اهتمامات صاحبة المكتب، وربما مزاجها وتفضيلاتها ورؤيتها وقد تجعله امتداداً لمكتبها، أو سكنها.

ولا أريد القول بعض من لمسات غرف النوم والاستقبال والمطبخ أيضاً. فهي تميل إلى إظهار شخصيتها في ترتيب مكتبها، وهنا قد لا يكون الأمر متاحاً بالمساحة نفسها لنساء الإدارة جميعهن، إذ أن بعضهن يجلسن في ساحة مفتوحة واسعة متناظرة الأماكن والمكاتب قد جرى تصميمها لتتيح أعلى شفافية، بل وربما رقابة مبطنة.

وفي هذه الحالة تقلص فرصتها في إطلاق مزاجها في ترتيب المكتب خاصة، وإن كان هناك نمطاً مشتركاً في أشكال المكاتب تفضله الإدارة.

ومع ذلك فإن أدراج المكتب وبعض مسطحاته قد تكون ميدانًا للمسات أنثوية خاصة.

ويلعب المستوى الإداري المقترن بالإمكانات المادية تأثيره بوضوح، فمكتب المديرات غير مكتب الموظفين الأقل في التنظيم.

فالمديرات خاصة إذا ما تمتعن بميزة الغرفة المستقلة وفقًا لوصفهن الوظيفي، هنا ستكون الحرية في الخيارات أكثر اتساعًا؛ وبالتالي قد نرى ورودًا ويفطًا، وربما عبوة من الشكولاتة الفاخرة، وقطعتين من الزجاج البوهيمي، وقد نرى صورتها مع طفلها أو لوحدها إن كانت غير متزوجة، وبزي معاصر في مكان قد تم اختياره بذكاء أنثوي.

نعم نشم رائحة عطرين بالتناوب أحدهما عطر الغرفة والآخر الذي سيغلب هو عطرها الشخصي والذي يعرفه الكثيرون دون وجودها حيث ينساب خلفها ويبقى يُذكرُ بمرورها إلى حين.

نعم، هي تضع حزمة من المفاتيح بماسك ارستقراطي مميز. والأبرز في الحزمة مفتاح سياراتها المتميزة أيضًا في العادة، وتقترن الحزمة بجهازي جوال أحدهما كبير الشاشة والآخر صغيرها، وبين هذا وذلك شجون.

أما حقيبة المديرية فهي عنوان لقدر من الصرامة
الممزوجة بالرقّة والأنوثة، ترجو منها إرسال رسائل محددة
عن رفايتها المالية وقدرتها على مجاراة الموضة.

يحتل المكتب نهاية الغرفة، هي أرادت من ذلك أن
تري خطوات الزائر إن كانت وئيدة أم مضطربة. فتقيس
درجة ذكائها وفراستها ما في صدر هذا القادم سواء أ موظفًا
كان أم موظفة.

أما الكرسي الدوار والمرتفع، فهو جزء من حيوية الغرفة
ومظهرها السلطيّ يشاركه في التأثير الهاتف أو الهاتفين
الأرضيين الموضوعين على حافة المكتب العريض، ومن طراز
معروف (Brand).

نعم، تنساب بعض الموسيقى الهادئة وهي تتابع أعمالها
من على لوح أو شاشة وتنظر أحيانًا إلى ورق ملون أمامها،
وكأنها تخطف بعض الوقت لأهمية ما لديها رغم أن هناك
من جاء بعد استدعاء.

وعادة لا تقدم المديرات في مكاتبهن الشاي أو القهوة،
لكنهن قد يحسّين الشاي الأخضر غالبًا.

وحسبي الجهل في إدراك محتويات دواليب أو جرارات
مكتب المديرات، فأظنها فارغة إلا من بعض الدوسيهات قيد
النظر، وربما نجد بعض المؤلفات لمؤلفين مغمورين، أو
لشعراء محدثين كالقباني وفاروق جويده.

تتعمد الدخول إلى غرفتها بطرق رتيب من كعب
حذاءها العالي الذي تعتقد أنه يكسبها قدرًا من الرشاقة
والحضور، وربما الجمال والتأثير.

أما عن مكاتب الموظفين، فالأقل عمرًا منهم يختلفن
تمامًا عن الأكبر في طريقة ترتيب تلك المكاتب، تتزاحم
الألوان الصريحة، وربما الفاقعة في مكاتب الشابات حيثما
أتيح مكانًا لإظهار تلك الألوان في شكل أوراق أو علامات أو
حتى صور تلصق هنا أو هناك (استيكرات)، بل وحتى حزم
الأقلام الملونة نجدها في حافظة مذهبة تستقر متوسطة
المكتب، ولا يسلم الهاتف الأرضي من بعض الملصقات.

أما الجوال فهو دائم التعبير عن وجوده فيما يصدر من
أصوات قادمة مع (رسائل الواتس آب أو الفاير أو ...) (...)
ولكل حزمة رنتها الخاصة.

أما التحدث بالجوال فهو العجب، يتحدثون دون صوت
تمامًا ويداعبن لوحة المفاتيح بانسيابية فائقة السرعة
فيحررن أسطرًا من حروف ينتابها الغموض لقارئ مثلي
يكتب بالحروف العربية والإنجليزية كما هي ووفق ما
تعلمه في المدرسة، فهذه الرموز الشبحية التي تستخدم من
جيل الشباب اليوم لا تُعلَّم في المدارس عادة.

نعم، الموظفات الشابات يولين قدرًا من الاهتمام لنظافة
مكاتبهن ويعتقدن أنه يعطي انطباعًا عن نظافتهن
الشخصية، وربما المنزلية.

أما الموظفات الأكبر عمرًا فتظهر معالم الوقار واضحة في
مكاتبهن، ويلاحظ أنهن يضعن حقائبهن في جرارات
مكاتبهن فيرن الجوال في أعماق تلك الجرارات أحيانًا دون
أن يسمعن أو يكلفن أنفسهن بسماعه أحيانًا.

يولين الاهتمام أيضًا بنظافة مكاتبهن، وكذا نظارتهم
وعادة ما يستبدلن الحذاء الرسمي بنعال خفيفة أقل ضغطًا
على أقدامهن، ويلاحظ أنهن أقل انشغالًا بشاشة حواسيبهن
إلا إذا تطلبت أعمالهن التعامل معها.

يخرجن باهتمام والتزام مع نهاية يوم العمل الرسمي
دون أي تأخير، ولعلهن يردن الوصول لبيوتهن للحاق بموعد
إعداد الغداء للزوج والأولاد.

يحكى أن بعض الموظفات الكبيرات في السن في بعض
دولنا يقمن بتقشير الثوم وإعداد متطلبات قدر المحشي
وهن في العمل، ولا أخفيكم فقد رأيت ذلك بنفسي عندما
تناولت مجموعة من النسوة طنجرة كريمة من الفول
المدمس والمقترن بالشطة والبصل الأبيض مع بعض من
الخبز الأسمر الفواح، حيث أعقبه الشاي الأسود، ودخان
كليوباترا قادم من الزملاء الرجال الذين يمارسون التدخين
المزدوج في أروقة المبنى الجانبية.

وهكذا يبدأ العمل بأريحية بعد احتفالية الفطور المشترك.

الإنتاجية ونساء الإدارة (*)



الإنتاجية كمفهوم اقتصادي إداري يشير إلى علاقة نسبية بين المخرجات والمدخلات، وكذا الحكومات إلى البحث عن أساليب فعّالة لرفع وتحسين إنتاجيتها، وتتخذ من كل الوسائل ما يمكّنها من ذلك.

الاكتشاف المذهل أن المرأة هي الأقدر على رفع إنتاجية مؤسساتها، وخاصة إن كانت في موقع إداري متقدم فيها.

(*) www.alorsanews.com.

أخذت المعلومة بتاريخ 2015/3/23.

تشير دراسة أجريت على 500 من الشركات الأمريكية للفترة من 2012 إلى 2014 إلى أن الشركات التي لديها قيادة نسوية تمتعت بإنتاجية أعلى مقارنة بالشركات التي لديها قيادات إدارية من الرجال وبنسب 340% إلى 122% وعلى سبيل المثال في الشركتين:

- Bessemer Venture Partners Kasha venture and Spark Capture.

- ومن أمثلة النساء اللامعات في القيادة الإدارية (Maria Mayer) و(Bara).

اللتين أنقذن (ياهو وجي إم) الأمريكيتين من خسائر مؤكدة، وباتت كلتا الشركتين أفضل حينما فتحتا فرص الترقى للنساء نحو المناصب القيادية العليا.

وعليه يمكننا الاستنتاج من أن نسبة النساء المنخفضة في المواقع القيادية تعد من الفرص الضائعة، وتقدر بنسبة 4.6% لكل 500 مدير في الشركات الأمريكية الكبرى وفق مسح أجرى في 2014.

وللأسف لا توجد لدينا دراسة عن إنتاجية المرأة في المؤسسات العربية مقارنة بالرجل.

ولعل التصور وربما القناعة أن الرجل في شروط البيئة العربية يمكن أن تكون إنتاجيته أفضل، ولكنها ليست تلك الإنتاجية التي تشير إلى مهارات وكفاءة وحسن استخدام للموارد بشكل متميز غالبًا.

سمعنا عن بعض المديرات العربيات الناجحات وخاصة في مجالات العمل الإداري القيادي، إذا ما تمتعت بإعداد أكاديمي رفيع وفرص مدعومة للتطبيق، وكذا إن كانت تستمد قوتها في التوجيه والإدارة من تكوينها العائلي وانتمائها السياسي أو القبلي في منظومة الدولة، إن كانت من عائلة الصفوة أو متزوجة من النخبة أو لها غطاء مناسب يوفر لها إدارة فعّالة لمرءوسيهما الذين ينخرطون في القيام بأعمالهم باهتمام، ويتوخون عادة إرضاء قياداتهم ويتعدون عمّا قد يعكر من صفوهم، وما يتبعه من استحقاقات وتوابع غير محمودة.

وعربيًا لدينا الشیخة (لبنى القاسمي) وزيرة التعاون الدولي والتنمية في دولة الإمارات العربية، وسيدة الأعمال السعودية (لبنى بنت سليمان العليان)، والشیخة (المیاسة آل ثاني) رئيسة هيئة متاحف قطر، والسيدة الإماراتية (فاطمة الجابر) رئيسة العمليات في الفيس بوك.

ووزيرة الثقافة البحرينية الشيخة (مي آل خليفة) وغيرهن الكثيرات من وزيرات الثقافة العربيات في الجزائر، وتونس والأردن، واليمن، وسوريا، وموريتانيا، ووزيرة القوى العاملة المصرية.

فضلاً عن كوكبة من رئيسات الجامعات والعميدات المتميزات، وكذلك المديرات التنفيذيات.

أطلقت مجلة (فوربس الشرق الأوسط) لأول مرة قائمة السيدات الأكثر تأثيراً في العالم العربي، في القطاع الحكومي والشركات العائلية.

وكان التمثيل الأكبر من نصيب الإماراتيات بقائمة (السيدات العربيات الأكثر تأثيراً في القطاع الحكومي) من خلال إحدى عشرة سيدة تنوعت مناصبهن بين: وزيرات ومديرات تنفيذيات في الشركات الحكومية، وبنسبة تمثيل بلغت 37%.

كما احتفظت الإمارات بصدارة المراكز الثلاث الأولى؛ إذ جاءت الشيخة (لبنى القاسمي) - وزيرة التجارة الخارجية، تلتها سلمى حارب - المدير التنفيذي في عالم المناطق الاقتصادية، ثم الدكتورة (أمنية الرستمانى) - الرئيس التنفيذي لقطاع الإعلام في مؤسسة تيكوم.

وفي قائمة (سيدات الأعمال العربيات الأكثر تأثيرًا في الشركات العائلية) كان الاستحواذ الأكبر للسعوديات؛ إذ بلغت نسبة تمثيلهن في القائمة 36%، من خلال اثنتى عشرة سيدة. فيما حلت الإمارات في المركز الثاني ممثلة بخمس سيدات، وبنسبة تمثيل بلغت 16%.

وكانت صدارة القائمة من نصيب الإماراتية (رجاء القرق) - المدير الإداري لـ [مجموعة صالح عيسى القرق]، تلتها السعودية (لبنى العليان) - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ (شركة العليان المالية)، ثم البحرينية (منى المؤيد)، المدير التنفيذي لـ (شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده) في المركز الثالث.

أوضحت (خلود العميان)، رئيس تحرير "فوربس - الشرق الأوسط أن المرأة العربية أصبح لها دور ريادي ملحوظ، في وضع الخطط والاستراتيجيات، وفي صناعة القرار، وتنمية الاقتصاديات، وقيادة الشركات التي لا يقف أثرها على المستوى المحلي وحسب، بل يتعداه إلى الإقليمي أيضًا.

أضافت أنَّ قائمة السيدات الأكثر تأثيرًا في الدول العربية، لا تقتصر على فئة دون أخرى، وفي الوقت ذاته لا يمكن مقارنة إنجازات أو تأثير ونفوذ سيدة في القطاع الحكومي مقارنة مع أخرى في القطاع العائلي، أو مقارنة فنانة مع طبيبة من الناحية العلمية؛ لذلك ستكون قائمتنا لهذا العام مقتصرة على السيدات الأكثر تأثيرًا في القطاع الحكومي وفي الشركات العائلية.

وسنعمل في العام المقبل على إضافة المزيد من الفئات الأخرى من مختلف القطاعات: القطاع الخاص، المشاريع الصغيرة، الإعلام . . وغير ذلك، بما يبرز إنجازات المرأة العربية في مختلف المجالات، ويعطيها حقها في التقدير والكلام لازال لخلود العميان.

وعلى المستوى الدولي وجدنا مناسباَ الإشارة إلى عدد من الشخصيات العالمية وفق صحيفة التليجراف اللندنية.

أعدت صحيفة "التليجراف" البريطانية قائمة تضم اثنتي عشرة سيدة هن الأكثر أهمية في عالم الاقتصاد على مستوى العالم، وتصدرت تلك القائمة رئيسة البنك المركزي الأمريكي (جانيت يلين).

وحازت (يلين) ذلك المنصب منذ بداية عام 2014، خلفاً للرئيس السابق (بن برنانكي)، وسوف تجتذب تلك السيدة الأنظار كافة في 2015، مع استعداد البنك المركزي الأمريكي لرفع معدلات الفائدة للمرة الأولى فيما يزيد على ستة أعوام. وهذا ما هو حاصل الآن عبر مؤتمراتها ومحاضراتها وتصريحاتها المبهمة بشأن الفائدة. وهذه أمثلة لبعض الشخصيات الهامة، مع نبذة عنهن:

م	الشخصية	نبذة
1-	جانيت يلين	تشغل منصب رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ بداية العام الحالي، وتعد إحدى أهم الشخصيات في العالم حيث أنها أول امرأة تتولى رئاسة إحدى البنوك المركزية الكبرى على مستوى العالم.
2-	كريستين لاجارد	مديرة صندوق النقد الدولي منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، كما تولت سابقاً منصب وزيرة المالية في فرنسا، بالإضافة إلى أنها أول امرأة تتولى قيادة شركة الاستشارات القانونية (بيكر آند ماكينزي).

م	الشخصية	نبذة
-3	جيل ماركوس	أول امرأة تتولى رئاسة البنك المركزي في جنوب إفريقيا وسوف تتقاعد قريباً جداً، وقد شغلت هذا المنصب منذ عام 2009 لتصبح بذلك مسئولة عن السياسة النقدية في جنوب إفريقيا خلال أصعب خمس سنوات بعد الأزمة.
-4	إلفيرا نابويلينا	خبيرة اقتصادية روسية تتولى رئاسة البنك المركزي الروسي منذ عام 2013، كما تولت سابقاً منصب وزيرة التجارة في حكومة (فلاديمير بوتين)، وقد اتخذت قرارات لدعم الروبل، وكبح التضخم من أعلى مستوياته في ثلاث سنوات.
-5	أبيجل جونسون	تم تعيينها لرئاسة شركة (فيدليتي) للاستثمارات هذا الأسبوع خلفاً لوالدها الذي شغل المنصب لمدة سنتين، ووفقاً لمجلة (فوربس)، فإنها تحتل المرتبة رقم 34 ضمن أكثر مائة امرأة نفوذاً في العالم.
-6	أنیکا فالكينجرين	تعد السيدة الأكثر نفوذاً في مجال الأعمال بالسويد حيث أصبحت في عام 2005 رئيسة البنك السويدي

م	الشخصية	نبذة
		(إسكندنافيسكا إنكليدا بنكين SEB)، الذي يدير أصولاً بقيمة 325 مليار دولار، ولديه نحو 5.5 مليون عميل عبر عشرين دولة.
-7	جيل كيلى	سيدة أعمال تولت منصب الرئيس التنفيذي لـ (ويستباك) - ضمن أكبر أربعة بنوك في أستراليا - منذ عام 2008، وصنفتها مجلة (فوربس) أنها السيدة الأكثر نفوذاً في المجال المالي بأستراليا.
-8	هو تشينغ	تولت منصب مدير الاستثمار في شركة (تيماسيك هولدنجز) - شركة الاستثمارات المملوكة للدولة في سنغافورة - لأكثر من اثني عشر عاماً.
-9	ماريسا درو	الرئيس المساعد لقسم الأسواق العالمية في بنك (كريددي سويس)، وهي واحدة من أكثر النساء نفوذاً في مجال الاستثمار المصرفي، وقد انضمت للبنك في عام 2003، كما عملت في شركة (ميريل لينش) وشركة (ترامب جروب).

م	الشخصية	نبذة
10-	أنا بوتين	سيدة أسبانية تولت رئاسة (سانتاندراج جروب) في سبتمبر/ أيلول الماضي، بعد أن كانت الرئيسة التنفيذية لـ (سانتاندراج) في المملكة المتحدة لمدة أربع سنوات، وصنفها راديو (بي بي سي) أنها ثالث أكثر النساء نفوذًا في بريطانيا.

أما السيدات الأكثر نفوذًا في الشركات الكبرى على المستوى الدولي، فقد قدمت مجلة (فورتشن) قائمتها السنوية التي تشمل أكثر خمسين سيدة نفوذًا في مجال الأعمال، والتي تصدرتها رئيسة مجلس الإدارة والرئيسة التنفيذية لشركة (أي بي إم) (جيني روميتي) للعام الثالث على التوالي.

ويعتمد ترتيب (فورتشن) على مجموعة معايير: حجم وأهمية أعمال المرأة في الاقتصاد العالمي، صحة واتجاه العمل، والتأثير الثقافي والاجتماعي.

وتتولى السيدات اللاتي سيطرن على المراكز التسع الأوائل في القائمة جميعهن، رئاسة شركاتهن، في حين تعمل (شيريل ساندبرج) مديرة لعمليات شبكة التواصل الاجتماعي الأكبر في العالم (فيسبوك).

الترتيب	السيدة	العمر	الشركة
1-	جينى روميتي	57	أي بي إم
2-	ماري بارا	52	جنرال موتورز
3-	إندرا نوبي	58	بيبسيكو
4-	مريلى هيوسن	60	لوكهيد مارتن
5-	إلين كومان	58	دوبونت
6-	ميچ ويتمان	58	هيوليت - باكرد "إتش بي"
7-	ايرين روزنفيلد	61	موندليز إنترناشيونال
8-	بات ورتز	61	آرشر دانييلز ميدلاند
9-	إبيجيل جونسون	52	إف إم آر (الشركة الأم لـ (فاديلتي انفسمنتز).
10-	شيريل ساندبرج	45	فيسبوك

أشار تقرير حول أكثر النساء تقاضياً للدخول في العالم إلى عشرة من أبرز النساء اللواتي حصلن على مبالغ مالية ضخمة خلال عملهن بحسب آخر تعديل قامت به مجلة Fortune. واستعرضت قناة CNN الأمريكية النساء العشرة الأوليات تصاعدياً من أقل الدخل إلى أعلاها في اللائحة التي ضمت خمس وعشرين سيدة من مختلف دول العالم، وكم تقاضين من أموال خلال عام واحد.

- المرتبة العاشرة (أندريا نووي): رئيسة مجلس إدارة شركة بيبسي، حيث تقاضت 08.14 مليون دولار خلال عام واحد.
- المرتبة التاسعة (إنا درو): رئيسة قسم الاستثمارات بشركة جي بي مورجان، وتقاضت 9.14 مليون دولار.
- المرتبة الثامنة (ماري أردويس): الرئيسة التنفيذية لشركة جي بي مورجان، وتقاضت 3.15 مليون دولار.
- المرتبة السابعة (إيرين روزيفيلت): الرئيسة التنفيذية لشركة كرافت للمواد الغذائية، وتقاضت خلال العام 15.7 مليون دولار.
- المرتبة السادسة (كارل بارتز): الرئيسة التنفيذية السابقة لشركة (ياهو) الإلكترونية، وتقاضت 1.16 دولار خلال العام.
- المرتبة الخامسة (مارجريت وايتمان): الرئيسة التنفيذية لشركة (هيولت - باكارد)، وتقاضت 5.16 مليون دولار.
- المرتبة الرابعة (ديبرا كارفارو): الرئيسة التنفيذية لشركة فينتاس، وتقاضت 4.18 مليون دولار خلال العام.
- المرتبة الثالثة (شيراييل ساندبيرج): مديرة العمليات في

شركة (فيسبوك)، وتقاضت 9.30 مليون دولار خلال عام واحد.

- المرتبة الثانية (ولينجتون ديناهاان): نائبة رئيس مجلس إدارة شركة (أنال)، وتقاضت 35 مليون دولار في عام.

- المرتبة الأولى (سافرا كاتز): رئيسة شركة أوراكل، وتقاضت 6.51 مليون دولار خلال عام واحد لتتصدر بذلك القائمة.

وتأسيسًا على ما تقدم، فزحفهن قادم لا محالة ولن يكون قبولنا أمرًا واقعيًا، بل انحياز لمصالحنا بأنهن الأفضل في حكمتهن عند البحث عن القرار الأفضل بل المزيد من الأرباح.



نساء الإدارة في المعاش

عمومًا تمتاز الوظيفة الحكومية بقدر واسع من الأمان الوظيفي المؤكد بضمان التشريعات والقوانين. فبعد أن يلتحق الموظف بإحدى المؤسسات الحكومية فليس عليه إلا أن يحسب شهرًا ويتقاضى مرتبًا، ويحسب سنوات قد توصله إلى الستين عام ويقبض راتبًا تقاعديًا منتظمًا شهريًا.

أما في القطاع الخاص فإن وجود مؤسسة للضمان الاجتماعي حيث يذهب جزءًا بسيطًا من المرتب الشهري، وبدعم من شركته، تمكنه من حصيلة تقاعدية تكافلية تحسب (اكتواريًا) عند تحديد أقساطها الشهرية؛ وبالتالي فهو يعود إلى مدخراته بعد عدد من السنوات ليأخذ منها شهريًا.

الجديد في منطقتنا العربية مغادرة كلا الأسلوبين، والعمل وفق نظام مكافأة نهاية الخدمة التي تقترن بعدد سنواتها ومهنته فيها؛

وبالتالي تبدو الحكومة بعيدة عن الجهد الإداري والمالي في إدارة أموال الضمان الاجتماعي.

وتنتهي علاقة الموظفة بمؤسستها تمامًا حال وصولها للسن التقاعدي القانوني، واستلامها مكافأة نهاية الخدمة.

وينطبق ما تقدم في إيجاز على الرجال والنساء، وفي العادة دون تمييز عدا استقطاع فترة أجازة الولادة والأمومة من مدة الخدمة الفعلية في بعض اللوائح في دولنا العربية.

وهنا أردت من هذا الجزء استكشاف المرأة من الداخل لمعرفة حركية مزاجها واستطلاع مواقفها عند اقتراب بلوغها سن المعاش.

تقرع أجراس الانصراف لدى المرأة المرشحة وفق سنها كي تكون خارج مؤسستها بصورة مفاجئة وعادة ما تسميها الموظفات (الخطف)، أي أن شعورًا لحظيًا ينتابها بأن أيامها باتت معدودة، والذي يحرك المواجه- وإن صحت العبارة- السابقات في المغادرة من زميلاتهن ممن اختفين فجأة.

وربما قد لا نجد وصفًا موحدًا لجميع النساء من الموظفات، فمنهن من يعتقدن أن حالتهن الصحية لا تستجيب لظروف العمل والتزاماته،

وأن الوقت قد حان للجلوس في المنزل أو ممارسة الهوايات المفضلة دون التزامات ومسئولية، خاصة بعد أن أصبح المرتب ثابتاً في السنوات الأخيرة، ولا توجد التزامات للأطفال كما كان الأمر في وقت سابق.

ومع ذلك، فإنَّ قدر من الغربة والاعترا ب تنتاب المرأة حال اقتراب موعد إحالتها على التقاعد، ولعلها تجتهد كي لا تظهر بعض إحباطاتها الداخلية لأن سن المعاش معناه التقدم في العمر، وهذا هو أسوأ ما قد تتعامل معه النساء.

الأخريات من اللاتي وجدن في الوظيفة فرصة للخروج من المنزل والاحتكاك بالناس وحضور اللقاءات، وإشغال اليوم بأعمال يمنحها الإحساس بامتلاك (دور)، وأجزم أن مثل هذا الإحساس هو مدعاة للشعور بتحقيق الذات، ودون شك إن هذا يعد جوهر التوازن السيكولوجي الداعم للروح المعنوية، وما ينشأ عنه من إحساس بالسعادة وربما الفرح.

إنهن يشعرن باقتراب (غول العمر) لينتزع منهن الوظيفة، وما يرافقها من مشاعر وأحاسيس.

بعضهن يصبن بإحباط وقدر من مشاعر الكآبة، وقد يبدأن بالتمتع ببعض الأجازات في محاولة لعدم الظهور واللقاء بغيرهن ممن لديهن

المزيد من السنوات للاستمرار في الوظيفة.

الأذى واضح على أولئك السيدات اللاتي يشغلن مواقع قيادية في الإدارة، ويتمتعن وفق ذلك بامتيازات المنصب من سيارة ومرافق وسكرتارية وخدمات أخرى وفقاً لعنوان الوظيفة. ناهيك عن فرص القيادة وإطلاق الأوامر والتعليمات، ومحاسبة الآخرين.

كل ما تقدم يختفي في الصباح التالي، وقد يكون دخولها مرة ثانية للمؤسسة التي كانت فيها يتطلب موافقة المديرية الجديدة والتي كانت قبل حين ليس ببعيد مرءوستها فعلاً.

أكثرهن لا يرغبن بزيارة مواقعهن القديمة التي كانت مكان عملهن السابق، وقد يتحاشين التواصل مع من في الوظيفة، فيذهبن إلى اللاتي سبق وأن تقاعدن.

بعضهن اللاتي يتمتعن بقدرة مالية جيدة يواصلن ترتيب استمرار امتيازات الوظيفة الشكلية من سيارة وسائق وخادمة وهكذا ... الخ.

وقد ينشأن مكتباً في دورهن مناظراً لمكتبهن المخلوع مع هواتفه الأرضية وشاشة تلفزيون وحاسوب حديث، وقد يتقبلن فيه زيارة بعض الزميلات في محاولة لإرسال رسالة مفادها إنهن لازلن بخير.

وبعضهن ينخرطن في أعمال حرة تناسب قدراتهن ومهارتهن

لكن سرعان ما يغادرنها، إذ أن بيئة الأعمال لا تتسم بالدعة التي تعودن عليها أيام الوظيفة، وخاصة الحكومية.

أما عن استخدامهن للماكياج فلن يتركن ذلك، وقد يبالغن به ويولين اهتمامهن لصبغ الشعر دون ترك شعره بيضاء واحدة قد تخبر الآخرين أمرًا لا يرغبن به.

يبدو أننا نتحدث عن دورة حياة فيها ذكريات بمزيج من النجاحات وربما بعض الفشل أو الأمنيات التي لم تتحقق.

الطبقيّة ونساء الإدارة

يشير مفهوم الطبقيّة إلى تصنيف يقوم على الملاءة المالية والتي قد تكون موروثّة أو مستحدثة على أعتاب تغيير دراماتيكي في حياة البشر، والذي يهمنا هنا الحقوق الاجتماعيّة المرتبّة على الانتماء الطبقي، ومظاهر هذا الانتماء وآثاره على السلوك الإداري.



تؤكد القوانين واللوائح على العدالة والمساواة في الحصول على الوظائف والتعيين والترقيات، وبالتالي فإن الانتماء الطبقي لن يكن سبباً في تعيين أو ترقية في دواوين الحكومة.

إن عمليات الخصخصة وإعادة الهيكلة وتشجيع الاستثمارات الخاصة أطلق العنان لتحالف واضح بين رجال الأعمال مع البيروقراطية الحاكمة، وهذا ما جعل الدولة تحت سيطرة واضحة لذلك التحالف.

وهكذا؛ فأصبح لدينا قطاعين أحدهما حكومي بحث تتهاافت عليه غالبية الشرائح الاجتماعيّة الأقل دخلاً والتي عادة ما تصنف بالطبقات الوسطى والفقيرة.

وتبقى بعض الوظائف المرموقة حكراً على شرائح اجتماعية محددة، وخاصة تلك التي تتسم بالقرب من رأس السلطة السياسية، ومثالنا هنا، إن وظائف وزارة الخارجية باتت ميزة وكعكة يتقاسمها المتنفذون، وكذلك الجالسون في الخطوط الأمامية للسلطة، وربما تشابهها في الامتيازات الشركات النفطية وشركات الطيران الحكومية والوظائف ذات الطبيعة الخاصة في مكاتب القيادات والوزراء والدواوين الرفيعة.

أما قطاع الأعمال الخاص، فهو ميدان لظهور واضح لطبقية التعيين والترقيات.

إن ما ينطبق على الذكور من حيث آليات انتقائهم للوظائف في الحكومة والقطاع الخاص ينطبق تماماً على النساء، مع تحيز واضح غير معلن في تفضيل الرجال، تفادياً لما يترتب عن طبيعة المرأة من حيث قدرتها على العمل دون انقطاع.

وهكذا تنخرط مجموعات من الموظفين (رجال ونساء) في المؤسسات بخلفيات طبقية مختلفة، وتظهر تداعيات تلك الأصول والمرجعيات الاجتماعية بوضوح في محاور غير رسمية قابلة للتشخيص، خاصة وأن الإعداد التعليمي الذي يتلقاه الموظفون في مقتبل أعمارهم ينعكس بوضوح على سلوكياتهم في الوظيفة والعمل.

فأولئك القادمون من المدارس الأجنبية والمحملون
بالمصطلحات والقناعات، وهي لا تنسجم تمامًا مع أولئك
القادمون من التعليم الحكومي الفقير عادة.

تتعمق الفوارق التعليمية والاجتماعية والاقتصادية في ظهور
المجموعات غير الرسمية، والتي تتواصل وتتعاقد ويكون لها
نواميسها الخاصة إذا ما كانت النساء غالبية فيها.

وتستمد مثل هذه المجموعات قوتها من حجمها وعلاقاتها
بمراكز القوى خارج المؤسسة وداخلها في شبكة معقدة من المصالح
المتبادلة.

أمام هذا الفرز الواضح للكتل الاجتماعية والتي تتفنن في
إظهار سلوكها المتميز عبر مظاهرها من ملابس وعطور وسيارات
فارهة وجوالات حديثة، بل وتغيير اللفظة في الكلام واستخدام
مفردات للإنجليزية أو الفرنسية وربما الألمانية.

يعيد الآخرون من مخرجات التعليم الحكومي حساباتهم،
فأما أن يتحملوا تبعات أمر ليس لهم فيه ذنب ويبدلوا جهداً
تصالحياً مع تلك التيارات أو المراكز، أو أن يجتهدوا كي يحصلوا
على شهادات تمنحهم بعض الامتيازات؛ وبالتالي فهم يراهنون أيضاً
على التفوق من خلال أولادهم الذين ينظرون إليهم كميدان
للتعويض عما فاتهم من مشاعر الرفاهية.

تظهر مشاعر الاختزال التي تلحق بالنساء الأقل دخلاً أمام زميلاتهن من المرفهات واللاتي يأتين بأزياء استعراضية قد لا تتكرر، ويزدن الأمر بالعطور الباريسية وأحذيتهن ذات الكعوب العالية، وهكذا تظهر مظاهر التمتع بالرفاهية وإشهار طقوسها لدى الشريحة ذات الدخل العالي.

التجربة تفيد أن هناك شريحة وسطية تتأرجح بين الشريحتين، فهي ترغب في أن تنتسب إلى الفئة الأعلى لكنها تصطدم بمتطلبات الانتماء من مظاهر كالملابس الغالية وغير كذلك، وكذا قد لا تبدو مرحباً بها في الشريحة الغنية.

المهم في هذا المجال انعكاس البعد الاجتماعي والطبقي على الأداء، وكذا السلوك الإداري إذ يلاحظ أن بعضاً من الموظفين في الشريحة الغنية يتعفف عن القيام ببعض الأعمال الإدارية، والتي تحتاج إلى جهود مكثفة، ويرغبون في المهام التسلطية الإشرافية.

أما الموظفين من الشريحة الفقيرة، وكذا الوسطى. فإنهن ينخرطن في الأعمال باندفاع رغبة في الحصول على رضا المديرين، وربما مكافآتهم.

الزوج والولادة والأمومة ونساء الإدارة



لا تفترق نساء
الإدارة عن غيرهن في
الاندماج في الممارسات
الحياتية والاجتماعية
المتعارف عليها، فهن
يتزوجن ويلدن، ومن

ثم يقمن برعاية أطفالهن مباشرة ولفترة محدودة، حتى يجدن
البديل المناسب.

المهم في هذا الجانب تسليط الضوء على تأثير تلك الممارسات
على عمل النساء الملتحقات بالأعمال الإدارية.

وكما أشرنا سابقًا، فإنَّ القوانين أعطت لهذا الجانب اهتمامًا
وقدمت فرص العون التي تتيح للمرأة العاملة الزواج والإنجاب،
ورعاية صغارها.

تواجه الإدارات عمومًا سواء في القطاع الحكومي أو في قطاع
الأعمال العام أو حتى الخاص، إشكالية اضطراب بعض (الموظفات)
للانقطاع عن العمل لمدة زمنية ليست بالقصيرة أحيانًا.

ففي رحلة الزواج وما قبله وما بعده تتوالى الانقطاعات وفق تسلسل المراسيم التقليدية وصولاً لأجازة شهر العسل والذي يشترك فيه الموظف والموظفة، عدا تحضيرات ما قبل الزواج وما بعده.

وبعد شهر العسل يفترض بالموظفة العودة المشكورة لوظيفتها وما يناط بها من أعمال، إلا أنها قد لا تكون بالاندفاع نفسه، وقد تأتي للعمل وهي بحاجة لبعض النوم حيث كانت أمس في دعوة لدى أقرباء زوجها أو لأسباب أخرى غير قابلة للحصر؛ وبالتالي يتحرك مؤشر الإنتاجية نحو الانخفاض، وتصاب الكفاءة بعيوب جديدة.

وما على الإدارة إلا تقبل الأمر الواقع، الأمر الذي يضطرها أحياناً للقيام بإجراء مناورة في تنصيب الأعمال، وتوزيع المهام لضمان انسيابية إنجازها.

وتسمع الإدارة في يوم لاحق بخبر الحمل، وما يحمل معه من استحقاقات اعتبارية وسيكولوجية وبيولوجية، فبين سعادة الموظفة وتظاهر الإدارة بالمشاركة، يبدو مؤكداً أن جرس الخطر قد قرع وعلى المديرين التهيؤ لمغادرة مفاجئة لتلك الموظفة على أعتاب أعراض الحمل ومتاعبه، ومن ثم التهيؤ لمغادرة الموظفة الحامل العمل مبكراً قبل الولادة بشهرين استعداداً لها، وتتنظر الموظفات غير المتزوجات بحسرة إلى عدم تمكنهن من التمتع بمثل هذا النوع من الرعاية والأجازة الطويلة.

تذهب موظفتنا النجيبة بأجازة الأمومة التي قد تمتد إلى ستة أشهر وتعقبها بأجازة الأمومة التي تمتد لسنتين، وما بعدها تبدأ الأجازات القصيرة عند أي طارئ يسير يلم بالوليد.

عمومًا، تنظر الإدارة إلى مدة قد تمتد إلى ثلاث سنوات برؤية (الأمر الواقع والقبول المر) أحيانًا.

وكم تمنى المديرون أن يعملوا مع موظفين لا يمارسون الانقطاعات الطويلة! حيث تذهب نتائج التدريب أدراج الرياح. وحتى في حالة العودة بعد سنتين أو أكثر تكون الأمور قد تغيرت من حيث اللوائح وآليات العمل، وربما حتى تكنولوجيا الأجهزة المستخدمة.

يقول بعض المديرين أن الحمل مرة واحدة، والعودة للوظيفة يعد مقبولاً، ولكن الحمل المتكرر وبالتتابع السنوي يجعل من الموظفة اسمًا على قائمة العاملين وينطبق المثل القائم (اسمه في الحصاد ومنجله مكسور).

وهنا قد لا تبدو الدعوة منطقية لإطلاق حملة لمنع الحمل لدى الموظفات، ولكن يبدو مفيدًا تخفيف الأعمال المناطة بالموظفات اللاتي يتميزن بخصوبة عالية.

والكاتب يمتلك الجرأة ليقول أن تجربته في الإدارة بمعية
كوكبة من الحوامل كانت أمرًا يدعو للشفقة؛ لذا فهو يدعو إلى
اعتبار الحمل والولادة ورعاية الأطفال وظيفة تدفع عنها الدولة
أجورًا شأنها شأن الوظائف الأخرى، دون انخراط الحوامل أو من
هن مشروعات للحمل والإنجاب في الوظيفة العامة، أو في قطاع
الأعمال العام والخاص لغاية انتهاء مهامهن هذه.

وهنا نرفع شعار (الأمومة وظيفة) يصار إلى تقنينها ووضع
ضوابط لممارستها، وما يترتب عليها من حقوق عند الانهماك فيها،
فهي وظيفة مستمرة ودائمة وتستحق أفضل الأجور والمزايا، فهل
أسمى من بناء جيل قوي مشبع بمشاعر حنان الأمومة والرعاية
الصحيحة قيمياً وتربوياً وتغذوياً وتعليمياً؟!

الموضة ونساء الإدارة



تتأثر المجتمعات
بشرائحها المختلفة بموجات
الموضة وتداعياتها وكذا تبعاتها،
وهي أكثر ظهوراً على النساء
خاصة تلك المتعلقة بالملابس
والأحذية والتسريحات. ويبدو
أن كلف التماهي مع موجات

الموضة ترتبط بشكل طردي بالقدرة المالية من جهة، وتقبل المجتمع من
جهة أخرى.

ينظر البعض إلى التوافق مع الموضة عنواناً للثقافة وتعبيراً عن
البعد الحضاري، بينما يرى آخرون أنها ليست إلا تقليداً للغرب
وضياع للهوية الوطنية، وقد نجد بين النظرتين خطأً وسطياً
يتعامل مع الموضة بطريقة مسك العصا من الوسط.

إن إجراء مسح بمنظور جغرافي لقياس درجة تأثر المجتمعات
العربية بتيارات الموضة - وعلى وجه التحديد في الملابس - يشير إلى
وجود اختلافات واضحة في النظرة المجتمعية والرسمية أيضاً، فلدينا
دول عربية حافظت على الأزياء الوطنية واعتبرتها واجباً أثناء
العمل، بينما تركت دولاً الأمر لخيارات الموظفين، ومنهم النساء.

وقدر تعلق الأمر بالنساء، ورغم حساسية النظرة في التعامل مع الموضة فإنها تجد متنفسها في الغطاء الشامل، إذ تخفي وراء جلبابها (العباءة) آخر صيحات الموضة وأشكالها، والفرق أنها لا تظهر أثناء العمل إلا بالصدفة أو في أجواء نسائية بحتة.

وتلعب وسائط التواصل الاجتماعي، وسهولة الاطلاع على منتجات دور الأزياء والعرض وإتاحة السفر إلى الغرب وطبيعة الأسواق التي تلاحق الأحداث من خلال محلات تحمل الشهرة العالمية والتي تسمى (براند، سينييه، ماركة) مجتمعياً، كل هذه المؤثرات تجعل من الموضة تياراً عابراً للحدود دون استئذان.

وفي الإدارة ونسائها، فهن الأكثر اهتماماً بالموضة من ربوات البيوت اللاتي قد لا يجدن حافزاً قوياً لملاحقتها والاجتهاد في تطبيقاتها.

وتحديداً، فإن ارتباط الموضة غالباً بالقدرة المالية يجعلنا نتوقع أن المستوى الإداري للنساء يعمل وفق اعتبار مفاده أن الصورة الذهنية لموقعها الإداري يفسر ارتباطها في التجاوب مع الموضة الأحدث.

ويظهر الأمر هنا بوضوح تام في الدول العربية التي لا تجد مناسباً التدخل في ملابس موظفيها، والكيفية التي تتعامل فيها النساء تحديداً مع موجبات الموضة، ومع ذلك فيبقى للقبول المجتمعي تأثيره الواضح على درجة ومدى حرية الخيارات النسائية لمنتجات الموضة، ومظاهرها.

ونعتقد أن درجة التجاوب مع الموضة يلقي آثاره المادية بالدرجة الأولى على النساء اللاتي يعتقدن أن التماهي معها يعد أمراً يستحق بعض التضحيات والتنازلات الاعتبارية وصولاً للاقتراض من أجل الاستجابة لمعطياتها.

لاحظنا أن بعض المؤسسات تفرض زياً موحداً للعاملين في محاولة للحد من ضغط الموضة، ورغم ذلك فإنها تلقي بأحمالها وبأشكال مختلفة على نساء الإدارة فالأقمشة لها جودات مختلفة، وكذا حرفة الخياطة ودقتها.

التحرش ونساء الإدارة



يعرف المركز المصري لحقوق المرأة التحرش الجنسي أنه: (كل سلوك غير لائق له طبيعة جنسية تضايق المرأة أو يعطيها إحساسًا بعدم الأمان)، وكذلك يعرفه أيضًا بأنه: (صيغة من الكلمات غير المرحب بها أو الأفعال ذات الطابع الجنسي والتي تنتهك جسد أو خصوصية أو مشاعر شخص ما وتجعله يشعر بعدم الارتياح أو التهديد أو عدم الأمان، أو الخوف، أو عدم الاحترام، أو الترويع أو الإهانة، أو الإساءة، أو التهريب، أو الانتهاك أو أنه مجرد جسد) (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

إن تقييم حجم الظاهرة في الدول العربية يبدو عسيرًا إذا ما أخذنا بالاعتبار أن غالبية أفعال التحرش يصعب تسجيله بصورة رسمية تفاديًا لما قد ينشأ من مشكلات معقدة معروفة أو بسبب من مداراة الحياء بالصمت.

كشفت دراسة ميدانية حديثة أجرتها شركة أبحاث عالمية لصالح وكالة الأنباء العالمية (رويترز 010). شملت اثنتي عشرة ألف موظفة من دول المسح، أن 16 في المائة من النساء العاملات في دولة عربية كبيرة تعرضن للتحرش الجنسي من قبل المسؤولين في العمل، وأظهرت الدراسة أن نسبة التحرش في الدول العربية أعلى بكثير من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والسويد وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وأستراليا وإسبانيا، وبقية الدول الأوروبية. فيما جاءت الهند على قائمة الترتيب بنسبة تصل إلى 26 في المائة، تلتها الصين بنسبة تصل إلى 18 في المائة.

أما فرنسا والسويد فجاءتا في ذيل القائمة، حيث كشف المسح أن قضايا التحرش الجنسي في مواقع العمل في فرنسا والسويد تعد الأقل عالمياً؛ حيث لا تزيد عن 3 في المائة، وتلتها بريطانيا وأستراليا بنسبة 4 في المائة.

وفي المكسيك بلغت 13 في المائة، وجنوب إفريقيا 10 في المائة، وفي إيطاليا 9 في المائة، وفي البرازيل وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية 8 في المائة، أما في اليابان وكندا وإسبانيا والأرجنتين فـ 6 في المائة، بينما بلغ في ألمانيا وبلجيكا وبولندا 5 في المائة.

وبينت الدراسة الميدانية أن النسبة الكبرى من الموظفات اللاتي يتعرضن للمضايقات الجنسية أو التحرش الجنسي المتعمد في العمل تقل أعمارهن عن 35 عامًا.

عمومًا، فإن ظاهرة التحرش كمظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة تتسم بصفاتها العالمية وتتميز المرأة العربية بخصوصية منشأها العادات والقيم التربوية والاجتماعية، وكذا غياب الالتزام التشريعي في احترام المواثيق الدولية التي وقعت عليها معظم الدول العربية دون تطبيق واقعي ملموس.

مما تقدم، تواجه نساء الإدارة أنماط شائعة من التحرش قد يمارسه الرؤساء أو الزملاء، وحتى ممن يتعامل مع المؤسسات التي تعمل فيها النساء من الموردين وغيرهم.

وفيما يدعم الرأي القائل بأن التحرش ظاهرة عالمية غير مقصورة على المرأة العربية كشفت دراسة صادرة عن معهد المرأة في العاصمة الأسبانية مدريد، عن تعرض مليون و310 ألف عاملة لنوع من أنواع التحرش الجنسي عام 2005 وهو ما يمثل 15% من مجموع عدد العاملات في إسبانيا الذي يبلغ 8 ملايين و425 ألف عاملة.

وأشارت الدراسة إلى اعتزام نحو 40 ألف عاملة تغيير محل عملها لهذا السبب، وتقول مسئولة المساواة بين الرجل والمرأة في المعهد، (سوليداد موريو)، أنَّ رد فعل العاملات تجاه التحرش هو عدم التقدم بشكوى - بصورة عامة - عندما يكن التحرش يسيراً، وتزداد احتمالات رفع شكوى وفقاً لطبيعة التحرش الذي تعرضن له وتتراوح حالات التحرش بصورة عامة، بين التحرش الشفهي والإلحاح في طلب لقاء وطرح أسئلة جنسية أو نظرات موحية إلى ذلك، ثم تتصاعد حتى تصل إلى اللمس والتحسس وغيرها من السلوكيات.

وتكشف دراسات المعهد المعتمدة على زيارات ميدانية استطلاعية، ضعف نسبة اللاتي تجرأن على التقدم بشكوى؛ حيث لم تتجاوز الـ 25% من مجموع حالات التحرش، وأرجعت الدراسات أسباب ذلك أنَّ 56% من المؤسسات التي تقع فيها مثل هذه الحالات لا تتصرف بجدية مع المشكلة، كما لم تصدر أحكام رادعة ضد المعتدي بشكل مرضٍ إلا في 8% من مجموع الدعاوى المقدمة.

وحسب استطلاعات المعهد بين اللاتي تعرضن للتحرش، فإن 38% منهن يخشين التقدم بشكوى؛ لظنهن أنها ستعود ضدهن، فيتهمون العاملة بأنها هي التي تحرشت، وقالت 43% منهن أنهن يضطرن إلى التحمل والسكوت خشية فقدانهن أعمالهن.

ولفتت الدراسة الانتباه إلى أن نحو نصف الذين يقومون بالتحرش، هم من زملاء العمل، و27% منهم من رؤساء العمل و23% من الزبائن، كما لم تغفل الإشارة إلى الأمراض النفسية التي تصيب غالبية العاملات مثل القلق والسهر واللامبالاة والخوف، والتعرض للكوابيس.

يرى بعضهم أن وجود المرأة إلى جانب الرجل في العمل يعد سبباً مباشراً لظاهرة التحرش ونقصد بالسبب فرصة حصول ممارسات التحرش المنوه عنها فيما تقدم، والآن بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بات مفهوم القرب الفيزيائي لا يشكل السبب المباشر لحصول التحرش؛ وبالتالي فخيار العزل بين الرجل والمرأة في المكاتب الإدارية بات لا يقدم حلاً ناجعاً لمشكلة التحرش.

ونرى من الصعوبة بمكان أن نقترح وصفات جاهزة لمواجهة المشكلة، فلكل بلد بل، ولكل مدينة أو حتى مؤسسة بعض الحلول وليس كلها، إلا أن الثابت يشير إلى أن السلوك الجمعي الفاضل محض خيال.

وأجزم أن ردع الإدارة لأي ممارسات تحرش مثبتة سيكون فعالاً في الحد من انخراط بعضهم، وبأشكال مختلفة في الإتيان بتلك الأعمال ذات الضرر الفادح على انسيابية الأعمال وحسن الإدارة، وبغض النظر عن المستوى الإداري الذي قد يقع فريسة لسوء التقدير والتصرف الشائن.

التوظيف والترقية ونساء الإدارة



تؤكد كل الإعلانات الدولية والاتفاقيات باختلاف مصادرها على موضوع (المساواة بين الرجل والمرأة) في الانهماك في العمل، وتحديدًا التوظيف والترقية.

وقلما يمكن رصد اشتراط معلن بالوظيفة

الحصرية للرجال، إلا أن تفضيلات إدارة الموارد البشرية وفق رؤيتها لطبيعة الوظيفة من حيث صعوبتها أو درجة المخاطرة فيها وحاجاتها لجهد فيزيائي استثنائي، قد يجعلها تفضل الرجال، وهي في الوقت نفسه قد تفضل النساء في بعض أعمال الإدارة، وتحديدًا في مهام السكرتارية.

يبدو أننا سنجانب المنطق والموضوعية إذا ما أطلقنا عبارة أن كل الوظائف تقع على خط واحد أمام الرجال والنساء في التعيين أو في الترقية.

نعم، نحن نتحدث عن بلاد لا تتيح للمرأة الكشف عن وجهها، وبين أخرى قطعت شوطاً كبيراً في إتاحة الحضور النسائي في العمل والوظيفة والترقية.

وتظهر الممارسات الإدارية في الدول العربية بعض القبول الحذر في تولي المرأة للوظائف القيادية، بينما تسهل أمر انغماس النساء في الوظائف اليسيرة، وعلى وجه التحديد العمومية والحكومية منها مع بعض الاستثناءات النادرة.

ويرى بعضهم أن التحاق المرأة بالوظيفة له استحقاقات إدارية ومالية ستنوء بها المؤسسة وفقًا للقوانين السارية؛ لذا فهي تجد في التزاماتها عبئًا تتمنى ألا تتحمله أو تتعامل معه.

وكما هو الأمر بالنسبة للوظيفة قدر تعلق الأمر بالتعيين تواجه النساء بعض المعضلات في فرص الترقية، خاصة إن حمل سجلها الوظيفي انقطاعات لأسباب متعلقة بالزواج أو الحمل والولادة.

وما قد يحد من فرص الترقية، إشكالية ارتباط المسار الوظيفي بالتدريب حيث تقلص الفرص التدريبية المتاحة للنساء، وخاصة إن كانت خارج مواقع العمل وتضطر معها للسفر، الأمر الذي قد يتعارض مع الحدود المرسومة لها من الأسرة إن كانت حدودًا قيمية أو موانع ترتبط بإدارة الأسرة والمسئولية عن شئونها وتدير المنزل بكل معانيه وتفصيله.

عمومًا، تفيد المقارنة الزمنية لواقع توظيف المرأة وترقيتها في عموم دول المنطقة العربية إلى تغيير واسع المدى والعمق، فبعد أن كانت الوظائف التعليمية هي المجال المتاح لعمل المرأة مع بضع الاستثناءات.

أصبحت غالبية الوظائف والأعمال ميادين يمكن للمرأة أن تستقطع حصصًا منها إلى الحد الذي تمكنت المرأة من منافسة الرجل في بعض الوظائف التي انخرطت فيها.

عمومًا، فإنَّ مباحث وأجزاء إصدارنا هذا تتناول الأسباب الكامنة والظاهرة لانخراط المرأة في العمل، وهذا التناول ليس إلا محاولة ومساهمة متواضعة في معالجة بعض إشكاليات عمل النساء في الإدارة.

المرتّب والأجور ونساء الإدارة



السائد في اللوائح المالية

عدم وجود فصل بين المرتبات

والأجور التي يحصل عليها كلا

الجنسين، فالأصل فيها أساساً

متطلبات، يستوعبها الوصف الوظيفي وهو واحد للوظيفة إن كانت مشغولة من رجل أو امرأة.

تنشأ بعض الفروق غالباً بسبب ساعات العمل الإضافية التي

قد لا تكون محبذة من النساء، حيث يرغبن بالانصراف المتسارع

لسكنهن حال انتهاء ساعات العمل؛ وبالتالي فتظهر ساعات العمل

الإضافي للرجال في إجمالي مرتباتهم.

الأهم في تناولنا لموضوع المرتب والأجور، الكيفية التي

تتصرف فيها المرأة بمرتبتها.

دون شك، هناك الكثير من النساء ينظرن إلى مرتبهن كجزء

من الدخل العائلي الإجمالي والذي يتوجه إنفاقه نحو أبواب

الصرف التقليدية للبيت والأولاد ويدعم بذلك الدخل الذي يأتي به

الرجل، رغم وجود حالات تشير إلى أن دخل المرأة هو الأساس

الذي تقوم عليه نفقات الأسرة عندما يواجه الزوج عجزاً في تأمين

احتياجات أسرته.

وقد يكون دخلها أعلى من دخل الرجل (زوجها)، وقد يتعذر على الكثير من النساء لأسباب اعتبارية استقطاع بعض من مرتباتهن لصالحهن مباشرة وتغطية طلباتهن الشخصية. وفي الدول المرتفعة الدخل يتوجه المرتب نحو تغطية نسبة عالية من الأمور المالية والخدمات الخاصة حيث يتولى الرجل الإنفاق على أسرته. وهنا تبقى الوظيفة جزءًا من الصورة الذهنية المطلوبة اجتماعيًا، وليس بالضرورة المرتب الناجم عنها.

ولذا؛ في الحالة التي نعرض فيها هذا الأمر قد لا يغطي مرتبهن سعة خيارات الموظفين المرفهات ونفقاتهن الناجمة عن الوظيفة، من انتقال ممتاز وجليسة أطفال وخدمات أخرى كإعداد الطعام ونظافة المنزل، لنجد في آخر المطاف أن تلك المرتبات مهما بلغت حدودها فهي لخدمة الالتحاق بالوظيفة فحسب.

والنماذج التي يزرع بها واقعنا يؤكد اختلافها، فهناك من أعالت أسرته وأنجزت تقدمًا في التحصيل الجامعي، من خلال ما تمكنت الحصول عليه من دخل عن مرتبها الشهري، وأسرّة أخرى تعاون الاثنان (الرجل والمرأة) في حمل الأعباء الاقتصادية للأسرة.

الماكياج ونساء الإدارة



يتحرك مقياس الماكياج بشكل واضح في تصنيف وجهة نظر المرأة في التعامل معه، فالماكياج بات جزءًا من اهتمامات النساء، وبكل فنونه ومدارسه واستحقاقاته الشكلية والمادية.

ويرتبط الماكياج أيضًا بالمنظومة القيمية التي تضع حدوده وأدواره. ففي المؤسسة التي يغلب على نساؤها استخدام النقاب، فإنهن كما يبدو غير مضطرات لإعطاء الموضوع اهتمامهن، خاصة وأن أحدًا لن يرى وجوههن عدا العينين، والأخيرة تأخذ وقتًا طويلًا من أجل إظهار جمالها وإبراز سعتها وربما لونها المفضل.

أما في المؤسسات التي لا تستخدم نساؤها النقاب وتأتين بوجوه مكشوفة إلى العمل، فإنهن لن تتخلين عن بعض الاهتمام بالشكل الخارجي وإطلالة الوجه ببعض اللمسات اليسيرة من أعمال الماكياج والذي يجدد بين حين وآخر أثناء العمل.

وقد تزداد الأعمال والاهتمام بالماكياج في بعض المناسبات أو عندما يكون العمر مناسبًا، وربما الآنسات أقل تحرّجًا في اعتماد خطوات إضافية أكثر حداثة وعصرية.

لكن المتزوجات لا يجدن في الماكياج حرج، وقد يكون هو بحد ذاته إعلانهن أنهن متزوجات فعلاً، وهنا تختلف الألوان وبعض المعطيات.

بصورة عامة، يتحرك الاهتمام بالماكياج طبقاً لأكثر من عامل: أوله الجوانب القيمية الاجتماعية، وكذا قيم المؤسسة وفرص التقبل الاجتماعي لظهور الماكياج على معالم وجه الموظفات خلال ممارسة الوظيفة.

يذهب بعض علماء الاجتماع إلى القول بأن الماكياج يرفع من الروح المعنوية للمرأة، وكذا ربما أحياناً للرجال؛ لذا فإن هذا الأمر يعد إيجابياً من وجهة نظرهم لتحسين الانطباعات والتفاعلات السيكلوجية أثناء العمل، وقد يزيد من الإنتاجية.

ويبدو أن أنواع الماكياج الراقى والمرتفع الثمن سيكون من حصة القيادات الإدارية العليا الأكثر أجوراً، وكذا الموظفات اللاتي توفر لهن أسرهن تغطية مالية له.

ويبدو أن المخضرمات في الوظيفة وجدن مدرسة واضحة المعالم في كيفية التجاوب مع الماكياج حسب المواسم، وأثناء ساعات النهار بداية ونهاية، وفي المناسبات وقبلها وبعدها.

ومثال ذلك، فالنساء في مهنة التعليم أكثر حرية في استخدامه بينما تتقلص فرص استخدامه حيثما كانت الأعمال خارج الغرف المكيفة مثلاً، وفي أجواء يغلب عليها الحضور غير المتجانس من البشر.

ويبدو مفيداً الإشارة هنا إلى وجود علاقة واضحة بين الماكياج وطبيعة الملابس من حيث حداثتها أو كونها تقليدية في طريقة التعامل مع الماكياج بحد ذاته.

أجزم أن المديرين يأخذون الجوانب الشكلية للموظفة في الاعتبار في إسناد الأعمال، وخاصة تلك التي على احتكاك بالجمهور كالاستقبال وتلقي الشكاوى؛ ولذا فقد يكون لهذا الماكياج دور في إطلالة يراها المديرون مناسبة لمهام محددة أو العكس.

الرقص ونساء الإدارة



يبدو هذا العنوان مثيراً للشجون
والتساؤلات، وأولها: ما صلة الرقص بالإدارة؟
نقول أن الرقص وفق منظور سيكولوجي يعد
لغة، فالإنسان قبل أن يتعلم لغة
اللسان عبر عن نفسه بالحركات
والإشارات مستخدماً اليدين والوجه، بل كل جسده.

وعموماً، فكل الشعوب لها أنواع من الرقصات حسب
المناسبات التي لديها، ففيها الجانب الاجتماعي والديني، وكذا
الجانب الإنساني فمضمونه الإعجاب والتعبير عن الوجدان
والإحساس؛ ولذا يقتبس الإنسان الرقص من بيئته وخاصة طيورها
وخيولها وغزلانها، ويطلقها في التعبير عن دواخل وشجون حياته
وانفعالاته، بل وعواطفه.

وقد كان لتفاعل الشعوب واندماج الثقافات تأثير على الرقص
وحركاته وطرقه، وحسبنا أن النساء غالباً لم يكن بمنأى عن ممارسة
الرقص، ومنها التقليدي المستمد من بيئتهن، ومنها العابر للفضاء،
ولكل نوع فرصه وعنوانه.

بعض من حركات الرقص تأتي عفوية أثناء العمل، وبعضها تجري في غرف مغلقة بخلوة نسوية.

وفي المناسبات العامة قد تتحول إلى صيغة الرقص الجمعي وهو ما يسمى بالدبكات فيكون فرصة سانحة للشابات العاملات في المؤسسة أن يظهرن مهارتهن في الرقص الجمعي أمام العاملين الذين يصدقون عليهن عبارات التشجيع.

وعادة ما تظهر واحدة أو أكثر ممن يجدن الرقص بأنواعه غربياً أو شرقياً، وهن يحظين بإعجاب قد يمتد لطلب المشاركة والتدريب لزميلاتهن في العمل لاحقاً.

وجلسات الرقص في المساكن والغرف المغلقة قد تكون مدعاة لتكوين تنظيمات غير رسمية تمارس ضغوطها لاحقاً على الإدارة الرسمية.

وحسبنا أن نشير هنا إلى اختلاف ممتد للنظرة إلى الرقص حسب قيم المجتمع، وكذا المؤسسة والقبول الاجتماعي الذي يدفع أحياناً باتجاه ازدواجية الشخصية، ويحد من فرص التعبير المريح عن مشاعر الانشراح والسرور، وربما العكس في المؤسسات الأكثر انفتاحاً والتي على احتكاك بالشركات الأجنبية عادة، أو تلك الأكثر التصاقاً بالريف وقراه، وما فيها من رقص فلكلوري متوارث.

ففي كلتي الحالتين يتحول الرقص إلى ممارسة تهتم بها الإدارة
في وتعتبره جزءاً من احتفالياتها في المناسبات الخاصة بالمؤسسة،
وكذا الوطنية أيضاً.

الكاتب يرى في الرقص لغة للجسد ي أقصى ظهورها، وبالتالي
يمكن الاندفاع نحو فهم معانيها تحت عنوان الإدارة، توظيف
الاستنتاجات في تحسين القرارات التشغيلية.

سعادة المديرية ونساء الإدارة

أسلفنا وفي أكثر من مكان من
هذا الإصدار بأن تبو المرأة المناصب
الإدارية القيادية والإشرافية بات
حراكًا طبيعيًا سواء في مسارات
الوظيفة العامة أو حتى في مجالات
قطاع الأعمال العام والخاص.



وبهذا الاتجاه تميزت بعض القطاعات الاقتصادية في دولنا
العربية بانحياز واضح يؤكد انه اندفاع قيادات نسائية نحو
المستويات الإدارية الإشرافية والعليا ومنها البنوك والتعليم، بل
ووصلت المرأة بجدارة لأعمال القضاء وأسواق المال والأعمال.

وما يهمنا تسليط الضوء عليه هنا، هو مواقف نساء الإدارة
العاملات بالمؤسسة نفسها التي باتت تحت قيادة نسوية،
وبالعودة لطبيعة المرأة نجد أن هذا الأمر منحها مشاعر من
الارتياح والطمأنينة لبنات جنسها عند الحاجة، فهن الأكثر تفهمًا
بل وتفاعلاً وإدراكاً لمشكلاتها وتطلعاتها، بل وتتوقع أنهن سيقدمن
لها فرص إضافية من الإسناد والدعم والمؤازرة.

ويلاحظ أن الكثير من المواقف التي قد يُظهرها الرجال من التعامل مع نساء الإدارة تشير إلى تفكير سابق بإرضاء القيادة الإدارية النسائية، والتعبير عن مساندتهم لزميلاتهم، الأمر الذي يجدوه عربون تقرب من الإدارة العليا.

والتساؤل قد يكون واردةً عن الوجه الآخر لمواقف نساء الإدارة من القيادة النسوية للمؤسسة من حيث مشاعر الغيرة، وربما الحسد وصولاً لتصيد الأخطاء أو إثارة بعض من السلبيات القديمة عن تلك القيادات.

وفي كلتي الحالتين، أرى أن الخيار الإيجابي سيكون أكثر فاعلية إذا ما كان اختيار القيادات قد تم وفق معايير رصينة أفضت لاختيار تلك القيادات من نساء الإدارة.

وما نراه أن سعادة المديرية ستمتلك قوتين مدمجتين في التأثير بمرءوسيهما من الرجال والنساء، فتأثيرها في الرجال سيكون بمهاراتها المهنية وفي النساء سيكون تحت عنوان (المؤازرة)، وحسبنا كأننا ندعو لإشاعة ولاية النساء الأكفاء لمواقع القيادة في المؤسسات الاقتصادية والخدمية، توظيفاً لتلك القوتين المدمجتين في تحسين الأداء المؤسسي.



الفارسة ونساء الإدارة

يشير تقييم الأداء الفردي إلى تصنيفات قابلة للتوزيع حسب مداها إلى ثلاث أو خمس مستويات، ويظهر توزيع معدلات الأداء إحصائيًا شكل التوزيع الطبيعي في العادة.

والملاحظ أن هذه القاعدة تتعرض لاختراق مضمونه تميز وتفرد لواحدة من نساء الإدارة؛ فيظهر في نمط سلوكها منحني قيادي تدعمه كاريزما شخصية مقترنة بأناقة ومسحة من الجمال الأنثوي مدمجة في تركيبة من السمات الشخصية كالثقة المفرطة بالنفس والتحفز والنظرة التحليلية.

ويتحقق أن تتوافر ظروف مناسبة تثبت هذا الاستثناء من خلال قدراتها المتميزة في أول تكليف أو مواجهة مع أحداث استثنائية في المؤسسة.

وهنا يجد المديرون أن لديهم فارسة يمكنهم الالتجاء إليها حيث تحمل في جعبتها ما هم بحاجة إليه من بعض الهدوء والمزيد من المعلومات عن مؤسستهم.

وهكذا تأتي فرصة صدارتها للمشهد الإداري، فتستحق لقب الفارسة؛ ومن ثم الناطق الرسمي باسم الإدارة بل، وسيفها المسلط على رقاب المعترضين.

وبالتالي؛ يعد رضاها شرطاً لرضا الإدارة العليا معبراً عنه مادياً واعتبارياً، وإن حصل العكس فعدم رضاها يعني انفتاح أبواب جهنم على من يخاطر باعتراض مزاجها الإداري ورؤيتها.

إن وجود هذه الفارسة يقود إلى ظهور تنظيم غير رسمي يتخذ منها قيادة له، حيث ينخرط فيه العديد من الذكور قبل النساء وتتولى هي تصنيف مستوى إخلاصهم لرؤيتها، ويبدو أن نساء هذا التنظيم يشعرون بالمزيد من الطمأنينة في وجودهم تحت جناح حمايتها ورعايتها.

إن ظاهرة الفارسة الإدارية في بعض المؤسسات تعد نتاجاً طبيعياً لغياب أنماط العمل الرسمية الرصينة، وأحياناً لاستقطاب ممارسه الإدارة طلباً لضمان انخراط العاملين وفق رؤيتها المتمثلة بمنهج يميل للتسلط وإظهار الرضا والقبول عمومًا، هذه الظاهرة استثناء يمكن توظيفه إيجابياً في المدى القصير إلا أن امتداد الظاهرة زمانياً يقود إلى نتائج سلبية مؤكدة، بدايتها مظاهر التمرد المبطن عن منهج الإدارة في اعتماد الفارسة الإدارية، والتي لا تخلو تطلعاتها من شطط.

والملفت للنظر خفوت ظاهرة الفارسة مع تغيير القيادة الإدارية، والمؤلم هنا تحملها لمواقف الماضي ولوحدها في انكشاف تام أمام أوضاع جديدة في المؤسسة لا تتيح لها ممارسة أعمال الفارسة التي اعتادت عليها سابقاً، فنجاح الأمس ليس بنجاح الغد ولكل قيادة منهجها في إدارة ما يسمى بالمشكلة الإدارية، وباختلاف مضامينها.

المراجع

بعض المراجع من المواقع الالكترونية:

- <http://www.imow.org/wpp/index>.
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=513>.
- <http://www.hrw.org/ar>.
- <http://www.ncwegypt.com/index.php/ar/docswomen/pslara/441-worklawara>.
- http://www.almorni.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1877:---&catid=16&Itemid=29.
- <http://www.maghress.com/marayapress/4325>.
- <http://www.maghress.com/alalam/11893>.

قواعد إدارة

أ. د. بسمان الشبعل
e-mail : b_altanik@yahoo.com



الرمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للمدينة القديمة
تلفاكس : +962 6 533 05 08
Email: elremalpub@live.com



مجمع أكاديميون للتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس : +962 6 5330508
Email: academpub@yahoo.com